ISSUE

التقرير رقم 22- فبراير/ شباط 2015

سيناريوهات المستقبل العربية:
السيناريوهات الثلاثة لعام 2025

قام بتعديله:
فلورنس جاوب ألكسندر لابان

قام بترجمته:
مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية

سيناريوهات المستقبل العربية:

السيناريوهات الثلاثة لعام2025

قام بتعديله : فلورنس جاوب ألكسندر لابان
إصدار : معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية

قام بترجمته: مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية

هذا التقرير هو نتاج عدد من اجتماعات شركة فورسايت جروب العربية، وقام بالمبادرة معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الامنية لجلب خبراء من أوربا والعالم العربي لتطوير سيناريوهات المستقبل للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ما يعرف بمنطقة MENA).

وقد استفاد المنشور كثيرًا من أفكار أعضاء الجروب الآتيين ومساهماتهم: نديم أبيلاما، وجمال عبد الله، وخالد المزايني، ووفا السيد، وإدوارد بروك، وأنس الجوماتي، وفلورنس جاوب، وإدجار جول، وألكسندر لابان، وولفجانج مولبرجر، وإدموند راتكا، وجان لوب سمعان، وإدوارد سولير ليشا، وستيوارت سامرز.

معهد الإتحاد الاورابي للدراسات الامنية 100 شارع سوفرين 75015 باريس
www.iss.europa.eu
إدارة: أنطونيو ميسيرولي
© معهد الاتحاد الأوربي الدراسات الأمنية، 2015 .
حقوق النشر محفوظة، على أن يُذكر المصدر ويُحفظ أينما ذكر.
ISBN 978-92-9198-255-4 ISSN 2363-264X QN-AF-14-005-EN-N
Doi: 10.2815/03166
قام معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية بنشره وطُبع في Condé-sur-Noireau (فرنسا) بواسطة Corlet Imprimeur. التصميم الجرافيكي: ميتروبوليس، لشبونة.
الخرائط/ الرسوم التوضيحية: ليوني شلوسر
حقوق صورة الغلاف: SUPERSTOCK/SUPERSTOCK/SIPA

المحتويات

المقدمة: أنطونيو ميسيرولي	**3**
تمهيد	**5**
أولاً: الاتجاهات الكبرى	**11**
ثانيًا: ما يصنع فارقًا: أين نذهب من هذا المكان؟	**19**
ثالثًا: التوقعات المحتملة للمستقبل في 2025	**23**
رابعًا: غير متوقع ولكنه ليس محالاً: ما لا يمكن التنبؤ به	**45**
الختام	**47**
المرفقات	**48**
الاختصارات	**48**
قائمة المراجع	**50**
ملاحظات عن المساهمين	**52**

مقدمة

المستقبل؟ إنه أمر معقد. فهو يقدم مجموعة هائلة من الاحتمالات– سواء احتمالات جيدة أم سيئة أم مزيج بينهما– ولكنه، في الغالب، يفاجئنا. وكما كان الحال في الربيع العربي، وتطور الأحداث في ليبيا بعد الصراعات، والحرب الأهلية في سوريا، لم يتطور شيئًا بهدوء كما كنا نأمل.

بالطبع الأمل ليس العنصر الأكثر منطقية في توقع المستقبل، لكن المعرفة والفكر هما الشروط الأساسية للحفاظ على الحد الأدنى من المفاجأة الإستراتيجية، ولكن حتى ذلك الحين سيظل عالمنا هو المكان المحفوف بعدم اليقين. فالعاصفة التي اجتاحت مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل بضعة سنوات لم تكن خفية– ولكن اللغز يكمن في كيف ومتى تأتي تلك العاصفة.

لكن الشكوك التي تساورنا هي السبب وراء عدم الراحة وانتظار المستقبل أن يأتي بما في جعبته. القرارات السياسية في الوقت المناسب لها بالغ الأثر، ومهمة معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية هي المساهمة في اتخاذ القرارات المستنيرة. في هذا التقرير، هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة للمستقبل في العالم العربي– وتتوقف تلك السيناريوهات على قرارات صانعي السياسات. في حين أن هناك أمورًا في المستقبل لا يمكننا تغييرها بسهولة– مثل تغير المناخ أو بعض الحقائق الديموغرافية– إلا أنه يمكن التأثير على مسار الأحداث والعمليات الأخرى: قد يغادر القطار المحطة، ولكن الأمر متروك لأصحاب القرار باختيار المفاتيح الصحيحة.

ومن هذا المفهوم، يسعى تقرير معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية هذا بإرسال رسالة تفاؤلية، فهو يوضح أن في حين أن المستقبل الأفضل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليس واردًا، إلا إنه من الممكن اتخاذ القرارات الصحيحة اليوم. والحل البديل– بالجلوس وانتظار الأمور أن تأخذ مجراها الطبيعي– ليس خيارًا بكل بساطة، لا في المنطقة ولا في أي مكان آخر.

ومن المفارقات، أن حتى أفضل الأحداس قد يثبت خطأها، لأنه ا تدفع بالسياسات المصممة لتفادي المستقبل القريب الذي تتصوره. في الواقع، في العام 2025 قد نقرأ هذا المنشور باستمتاع لأن بعض توقعاته المتشائمة قد تكون بعيدة عن الهدف. نأمل هذا بالفعل.

أنطونيو ميسرولي باريس، فبراير/
شباط 2015

"يعد الخيال أكثر أهمية من
المعرفة. فالمعرفة حكرًا على ما
نعرفه الآن ونفهمه، لكن الخيال
يحتضن العالم بأسره، وسيكون
هناك دائمًا شيء مابحاجة للمعرفة
والفهم."

ألبرت أينشتاين

تمهيد

تخيل ما سيحدث في المستقبل يعتبر مهمة صعبة؛ ناضل الباحثون مرارًا وتكرارًا لتنبؤ الأحداث الكبرى مثل الربيع العربي، على الرغم من ظهور علامات معينة في وقت لاحق تدل على الاضطرابات. وبالتالي فإن المشكلة الرئيسية مع التوقعات المستقبلية هي أنها عديمة المعنى بعد فوات الأوان، إلا إن هناك ببساطة عدد كبير جدًا من المتغيرات بالنسبة لنا على الساحة لفهم الآثار المترتبة عليها. ببساطة، هناك دائمًا العديد من سيناريوهات المستقبل الممكنة لأي وقت. في القرن الحادي والعشرين، يعتبر هذا التحدي خصوصًا صعب لأن كمية المعلومات المتاحة تزيد بشكل كبير في الوقت الذي أصبح فيه العالم أكثر ترابطًا واتصالاً من أي وقت مضى.

ما تسعى دراسات المستقبل له هو الحد من عنصر المفاجأة: فيقوموا بتخفيض عدد السيناريوهات العدة المحتملة للمستقبل إلى السيناريوهات المحتملة أو الأفضل، وبالتالي يقدموا لصانعي السياسات خيارات لتشكيل المستقبل بطريقة معينة. وبمجرد أن نتخيل وضع معين، لا يمكن فقط توقع ردود الفعل فحسب، بل تحديد خيارتنا أيضًا وفقًا لذلك. مجرد التخيل سيحد بالتالي من عنصر المفاجأة. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن لدراسات المستقبل أن تحصل على *تنبؤ* دقيق لمستقبل معين. يمكن تخفيض سيناريوهات المستقبل المحتملة إلى أربعة أنواع: سيناريوهات المستقبل *الممكنة* التي يمكن تخيلها وهي بالتالي غير محدودة لأنها تنطوي على المعرفة التي لسنا على دراية بها حتى الآن (مثال: كيف نرجع بالوقت)؛ وسيناريوهات المستقبل *المعقولة* التي قد تحدث بناء على معرفتنا الحالية، وبالتالي تُبنى على المعلومات أكثر من التكهنات؛ وسيناريوهات المستقبل *المحتملة* التي قد تحدث، لأنها جزء من نتيجة الاتجاهات الحالية وبالتالي هي تطور طبيعي لما يحدث في الوقت الحالي. أما النوع الرابع فهو سيناريوهات المستقبل *المفضلة*، التي قد تقع ضمن الثلاثة سيناريوهات السابقة: وتستند على أحكام قيمة وليس

المعرفة، فتعتمد السيناريوهات المستقبل المفضلة على التوقعات المعيارية وتحقيق الاستفادة المثلى من احتمالية وقوع تلك التطورات. ومن الأمثلة على ذلك أبوللو والهبوط على سطح القمر: بدأ الأمر بالمستقبل المفضل والممكن الذي رسمه الرئيس كنيدي، ولكنه لم يكن مستقبلاً معقولاً، فوضعت نظريته حجر الأساس لخلق المعرفة والخبرة اللازمان في تحقيقه. تُشكل الخيارات جزء كبير من سيناريوهات المستقبل، والتفكير بهم بشكل خلاق يساعد على بلورة الخيارات المختلفة.

الشكل رقم (1). كم المعلومات في العالم، يتضاعف كل 18 شهر

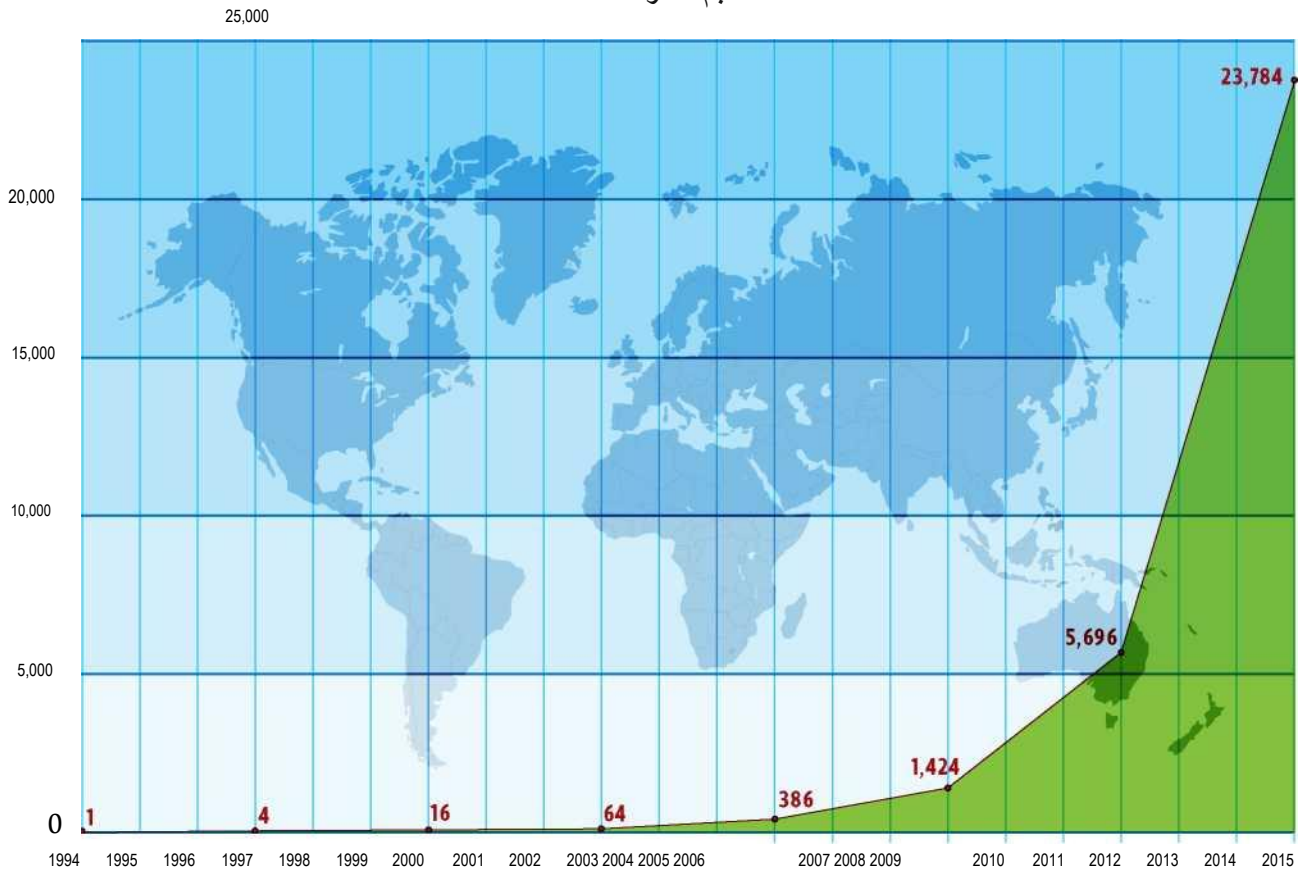

(ما لا يمكن التنبؤ به ومفاجأت كبيرة أخرى في المستقبل): كيف Out of the Blue :Wild Cards and Other Big Future Surprises *مصدر البيانات: جون بيترسن*، أوت أوف ذا بلو *(معهد أرلنجتون، 1997)* تتوقع وتستجيب للتغيير الكبير

هذا التقرير هو نتاج ثلاثة اجتماعات عقدت مع مجموعة من خبراء شركة فورسايت جروب العربية، خلال عام 2014. ويراعي التقرير التوقعات التي قدمتها مجموعة كبيرة من المنظمات واستند بأقصى درجة على البيانات المتاحة (المشار إليها في قائمة المراجع في المرفقات، الصفحات 50–51). ويقوم التقرير بتقليل التكهنات وإيصالها إلى الحد الأدنى، ويحدد الثوابت النسبية أو *الاتجاهات الكبرى* التي تخص منطقة الشرق الأوسط وغير المعرضة للتغيير خلال العقد المقبل؛ ربما الأهم من ذلك، أنها تحدد الستة عناصر التي *تصنع الفارق:* تلك **المناطق التي يقوم فيها صانعي السياسات بالتأثير على مجرى الأحداث من خلال خياراتهم.** وبناء على تلك الخيارات، نفترض ثلاثة سيناريوهات محتملة للعام 2025 . تستند جميع الافتراضات والاستقراءات على ما يعتبره خبراء المجموعة محتمل ومقبول.

السيناريوهات في علم المستقبل ليست وصف للحالات المستقبلية المحتملة فحسب، بل هي مسارات مؤدية إليه؛ فهي ليست مفيدة فقط في توضيح المستقبل المحتمل، ولكنها تحد من التكهنات لأنها تأتي مع شرح كيف سيكون المستقبل المتوقع. وبشكل افتراضي، تركز السيناريوهات على العوامل الرئيسية المختارة عمدًا مع استبعاد الآخرين. السيناريوهات الثلاثة متشابهون على حد سواء: في الواقع، الاعتقاد بأن التوقع الواحد له المزيد من فرص التطبيق أكثر من غيره سيؤدي في ثناياه إلى الانحياز المتشائم أو المتفائل الذي سيؤثر بدوره على القرارات السياسية. أظهرت الأبحاث أنه من المعروف أن التوقعات الاقتصادية إيجابية، وهذا الأمر على المدى البعيد له عواقب وخيمة لتحمل التأخير في تنفيذ الإصلاحات اللازمة؛ يتجه الخبراء الإقليميون بدورهم لعرض التطورات المستقبلية التي تستند بالسلب على التجارب السابقة، مما يؤدي إلى التشاؤم، بل في كثير من الأحيان إلى المنظور العدمي.

السيناريوهات الثلاثة هما استقراء للوضع الحالي: ففي عام 2015 ، يمر العالم العربي بثالث صدمة في النظام منذ عام 2011، ويواجه العديد من التحديات الصعبة. فتطورت الاضطرابات التي فاجأت العالم في عام 2011، التي بدأت في الساحة المحلية، وتحولت إلى تداعيات إقليمية معقدة. ومنذ ذلك الوقت، تحول المنظور المحلي للقلق من الاقتصاد إلى الأمن، الذي انهار بسرعة في جميع أنحاء المنطقة. **وانتقلت السياسة الداخلية من الإصلاح إلى الأجندة الأمنية** ، وتجاهلت حقيقة أن القضايا الاقتصادية كانت أحد العوامل التي أدت إلى الاضطراب الذي وقع منذ عام 2011. في حين انتشار قوات الأمن في كل مكان، **ارتفعت ميزانيات الدفاع في جميع أنحاء المنطقة.** واتسعت الفراغات الأمنية التي فُتحت في أعقاب أحداث العام 2011 (بدءًا من لبنان إلى العراق وسوريا، وسيناء المصرية، وجنوب الجزائر وجبالها، وجبال تونس وليبيا)، بينما بلغت الشبكات المحظورة الحالية إلى أوج قدراتها في المنظمات الجهادية، التي تتعاون مع بعضها البعض أو قد لا تتعاون. كان هناك زيادة خطيرة في الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة، وغالبًا ما تقوم القوات المسلحة بمحاربته بدلاً من أجهزة المخابرات والأمن الداخلي. وهذا يعزز الدور السياسي للجيش، في حين أن سلسلة القوانين الإرهابية الجديدة تخلط بين المعارضة السياسية والنشاط الإرهابي. وقد تم تأجيل إصلاح قطاع الأمن في كل مكان تقريبًا.

وبالتالي امتدت المشكلات والأزمات الداخلية في الدول العربية إلى المستوى الإقليمي وتفاقمت التوترات الموجودة مسبقًا. انعكس **العداء بين إيران ودول الخليج** في المشهد السياسي المصري، حيث أُتهم مرسي بالمؤامرة مع حماس وإيران ضد مصر. وفي أنحاء المنطقة، يواجه كل من الإخوان المسلمون، وحماس، وحزب الله، وإيران، وتركيا، وقطر (التي تبدو سياستها الخارجية قيد النظر في وقت كتابة هذا التقرير) تحالف المحافظين الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة (UAE)، ومصر. وتخلت تلك الأخيرة عن دورها في السياسة الخارجية المتغيرة، واتخذت المقعد الخلفي بدلاً من الانخراط بشكل بناءٍ في السياسة المعاصرة، في الوقت الذي قامت السياسة الإقليمية فيه بالانضمام لـ "**عزم دول الخليج**". سواء كان هذا نتيجة للفراغ في السلطة أو أن "قوة الدفع" غير واضحة. وعلى أي حال، تحولت دول الخليج من دول مراقبة للسياسة الخارجية إلى مشاركين فيها (مثل قطر)، ولكنهم يختلفوا بين بعضهم البعض على الأهداف والأدوات. ووضعت فلسطين، على الرغم من وجودها في قلب السياسية الإقليمية، على نار هادئة حتى حرب غزة التي وقعت في صيف عام 2014؛ ومع ذلك، تضاءلت الأزمة هناك من خلال الأحداث الجارية الأخرى مثل استيلاء الدولة الإسلامية في العراق والشام(ISIL) (داعش) على مناطق بأكملها في سوريا والعراق، وانهيار ليبيا– وكلاهما قد أثارا ردودًا إقليمية.

لا تزال المنطقة تشكل تحديًا من الناحية الاقتصادية: ففي عام 2012، كان إجمالي الناتج المحلي GDP العربي لنصيب الفرد الواحد أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 11,975 دولار ليكون 7.981 دولار، في حين وجود تفاوتات واسعة جدًا في جميع أنحاء المنطقة (بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في اليمن 2.283 دولار، وبلغت في قطر 102.211 دولار)، فتواجه صعوبات خطيرة بشكل واضح من حيث وجود الثورة وتوزيعها.

ومع انتشار الصراع في المنطقة، رسخت النظم الاقتصادية الموازية نفسها والتي كانت الوقود لدوامة العنف المستمرة. وتطورت سوريا من دولة تعاني من المشكلات الاقتصادية إلى دولة تعاني من **حرب اقتصادية** عارمة: فواجهت صعوبات مع العديد من القضايا الاقتصادية قبل الحرب– بما في ذلك سنوات الجفاف الطويلة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والإصلاحات المتعثرة لتقديم اقتصاد السوق– وأصابت بشلل تام الآن من خلال تدمير البنية التحتية ووجود البيئة الفوضوية التي تردع المستثمرين المحتملين. ومن حيث مؤشر التنمية البشرية، تعود سوريا اليوم لما كانت عليه من قبل 37 عامًا؛ وحتى إذا كان هناك معدل نمو إيجابي بنسبة 5% في السنة، فقد تستغرق سوريا ثلاثين عامًا للعودة لقيمة إجمالي الناتج المحلي في عام 2010. ولكن سوريا هي مثال واحد فقط بين العديد من الاقتصاديات التي تضررت من الفراغ الأمني؛ وفي أماكن أخرى، مثل ليبيا أو العراق، ساهم انعدام الأمن في تضييق الخناق على النشاط الاقتصادي، وظهور اقتصاديات الظل، وإحباط الاستثمار الأجنبي. ومما لا يثير الدهشة، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي واحدة من المناطق في العالم ذات أدنى معدل للاستثمار الأجنبي

المباشر (FDI)، وقُدرت التكلفة الفعالة للصراع في المنطقة (التكلفة المالية الفعلية بالإضافة إلى ضياع الفرص الاقتصادية) منذ عام 1984 بـ12 تريليون دولار.

الاقتصاديات **المتعثرة** في المنطقة– مثل الموجودة في مصر وليبيا– هم نتيجة لخلط التطورات العدة بدءًا من الفساد وحتى الإصلاحات المتأخرة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، ومحسوبية الرأسمالية، ونقص الموارد. تتطلب الحاجة الملحة للإصلاح أن تُعالج في سياق بيئة الأعمال المتدهورة، واقتصاد الظل المتطور، وارتفاع معدلات البطالة (خاصة بين الشباب، حيث تمثل بنسبة 25%)، وأسعار المواد الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، خلفّت أحداث عام 2011 توقعات مرتفعة بين السكان وعجزت الحكومات عن تلبية تلك التوقعات. ولكن حتى **الاقتصاديات الريعية** تصارع بسبب انعدام الأمن. وانخفض إنتاج النفط في عامي 2013 و 2014 في سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن، في حين ارتفع الإنفاق الاجتماعي بشكل كبير في المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة. في الوقت نفسه، من المتوقع تضييق الخناق على سوق النفط العالمية بفضل زيادة إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية وضعف الطلب العالمي.

تكافح الدول العربية مع الهوية الوطنية– كما هو واضح من النقاش الدائر حول اختفاء دول سايكس بيكو– لأن الأيديولوجيات السياسية إقليمية وليست وطنية، والطاعة العمياء تتطلب إلغاء الدول العربية على هذا النحو. **ترفض نماذج الإسلام والعروبة المختلفة نظام الدولة الإقليمية كما هو وتسعى لإقامة دولة عربية أكبر**: كلا الأيديولوجيات انغرست مع الطائفية، التي تستخدمها الدول والفئات المحلية على حد سواء، لأنها تشجع العرب على حساب غير العرب (مثل الأكراد، أو الإسرائيليين، أو الإيرانيين) أو نوعًا واحدًا من الإسلام على حساب الآخر. على الرغم من أن انتفاضات 2011 كان لها في البداية بعدًا مستعربًا، إلا إنها أفسحت الطريق لخطاب الإسلاميين المتشددين.

وظهرت ثلاث تيارات متميزة من الإسلام السياسي على الساحة في أعقاب الربيع العربي، على الرغم من أنهم لم يحركوا ساكنًا في أحداث 2011: *الإسلام الانتخابي* الذي تمثله حماس، وحزب النهضة، والإخوان المسلمون (وتدعمه قطر وتركيا)؛ *والإسلام الاستبدادي* الذي تمثله المملكة العربية السعودية وحلفائها؛ و*الإسلام الثوري* الذي تمثله جماعات مثل داعش، والقاعدة، وبيت المقدس، وجبهة النصرة. تورطت المخيمات الثلاث في لعبة محلية خاسرة على المستوى المحلي. وتصارع النخب السياسية مع الوضع الحالي؛ وفشلت **الأحزاب السياسية– الجديدة والقديمة في تقديم استراتيجيات سليمة حول كيفية الإصلاح**، وقدمت وعود وشعارات بدلاً منها. وبدأ ما يسمى بالأحزاب الليبرالية العربية بالانخراط في السلوك الليبرالي، في حين لم يتمكن اليسار العربي من تقديم مطالب قوية من أجل العدالة الاجتماعية. ولم يتمكن الشباب، مفجري أحداث 2011، من الاستفادة من زخم الربيع العربي أيضًا، وتم استبعادهم بشكل كبير وأصابوا بخيبة الأمل.

الشكل رقم (2). توقعات إجمالي الناتج المحلي- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

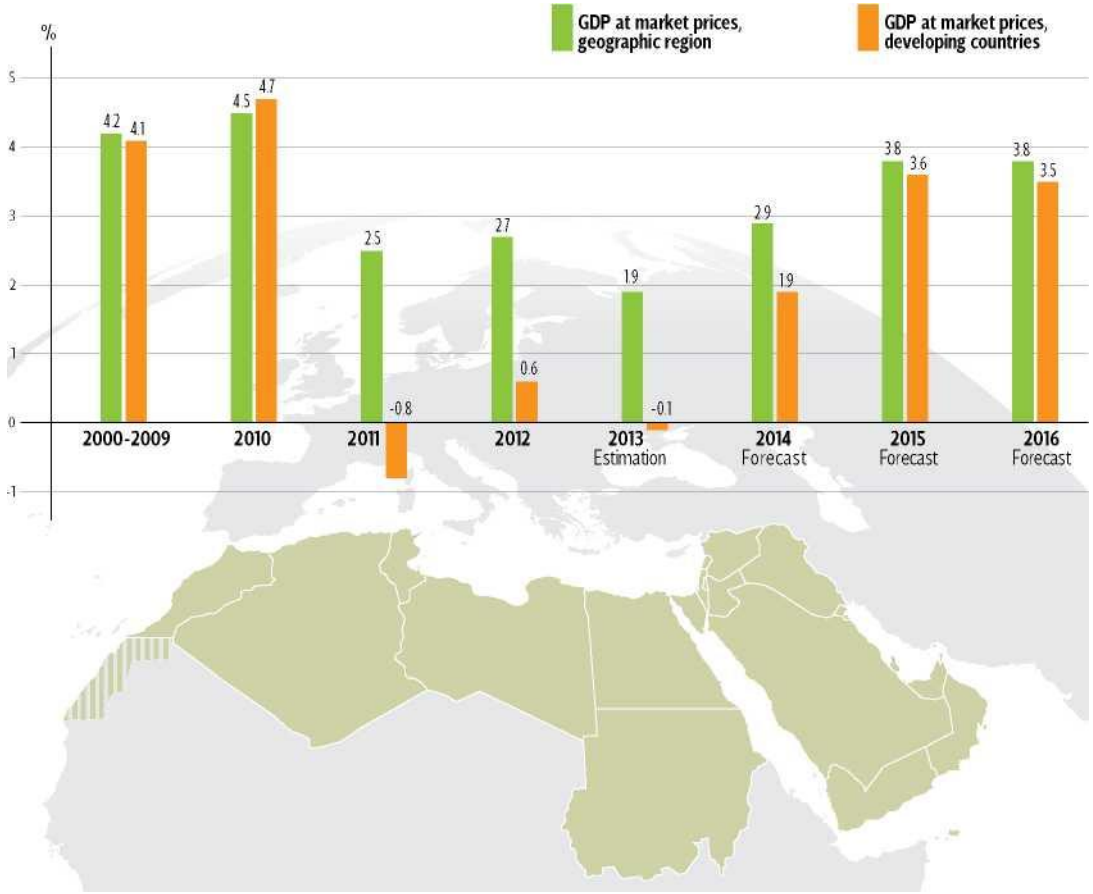

مصدر البيانات: البنك الدولي، *الآفاق الاقتصادية العالمية*، "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، يناير/ كانون الثاني 2015

أولاً: الاتجاهات الكبرى

التوجهات الواسعة التي لا يُتوقع أن يتصدى لها أو حتى الالتفات في الإطار الزمني المتوقع تُسمى الاتجاهات الكبرى؛ فهي تحدد "إمكانية الفضاء" في المستقبل.

يستمر عدد السكان في العالم العربي في النمو. حتى بلغ 375 مليون ساكن في عام 2015 ، وسيرتفع ليبلغ 468 مليون في عام 2025 . على الرغم من توقع حدوث تباطؤ في النمو الديموغرافي، فإنه من المتوقع أن تظل نسبة الخصوبة الإجمالية الإقليمية (أو متوسط عدد الأطفال لكل امرأة) مرتفعة بنسبة 3.1 عن المتوسط العالمي بنسبة 2.7 في الفترة من 2015 وحتى 2020. حتى لو انخفضت معدلات الخصوبة بسرعة، سيستمر النمو السكاني. ونظرًا لانتشار الخصوبة العالية في الماضي القريب، فإن الشباب هم النسبة الأكبر من السكان في معظم الدول (ما يُعرف عادة في الفئة العمرية من 15–30).

ويتزامن هذا مع الاتجاه الثاني، **التوسع العمراني**. في عام 2015 ، يسكن أكثر من 56% من المواطنين العرب في المدن، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 61.4 % في 2020. ومن المتوقع عرقلة هذا الاتجاه– الذي يتماشى مع النماذج الموجودة في بقية دول العام– منذ ذلك الحين وصاعدًا. الدوافع الرئيسية وراء الهجرة من الريف للمدن في العالم العربي هي تمركز الأنشطة الاقتصادية داخل المدن، والهجرة إلى البلدان الغنية بالنفط، والجفاف، والصراعات. وتلك الهجرة بالأعداد الكبيرة مهمة لأن المدن العربية تفتقر البنية التحتية والموارد لاستيعاب سكان الريف المهاجرين، وبالتالي فإن الظاهرة يرافقها إمكانية ظهور اختلافات.

وبدأت آثار الاحترار العالمي و **التغيير المناخي** تؤثر على المجتمعات العربية على مختلف المستويات. وتم تجديد منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص باعتبارها واحدة من أهم بؤر تغيير المناخ. ومع ذلك، المسألة ليست من أولويات الحكومات العربية اليوم. يهدد تغيير المناخ العالم العربي من ثلاثة اتجاهات: الاحترار العالمي والتصحر، وندرة الموارد، وارتفاع مستوى البحر. في عام 2007، توقعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ (IPCC) زيادة في درجات الحرارة بنحو درجتين مئويتين في عام 2015 في جنوب البحر الأبيض المتوسط: ومن المتوقع أن يساهم هذا في زيادة الجفاف، وانخفاض رطوبة التربة، وارتفاع معدلات التبخر والنتح وتغييرات في مواعيد سقوط الأمطار الموسمية. وبالفعل أكثر منطقة تفتقر المياه في العالم هي منطقة الشرق الأوسط. على الرغم من استثمار دول مجلس التعاون الخليجي أموالهم في تحلية المياه في محاولة لتخفيف نقص المياه، فإن *نصيب الفرد* السنوي الدول العربية الأخرى من الموارد المائية المتجددة يقع تحت خط الفقر المائي.

ويشمل تأثير آخر من التغيير المناخي ارتفاع مستوى سطح البحر. من المتوقع أن يزيد مستوى سطح البحر من 0.1 متر إلى 0.3 متر بحلول عام 2050، مع تأثير كبير على جنوب البحر الأبيض المتوسط بسبب انخفاض مواقع المناطق الساحلية في دول مثل مصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا. وهذا يزيد الأمر سوءًا لأن المناطق الساحلية لديها واحدة من أكبر الكثافات السكانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. على سبيل المثال، تعتبر مصر واحدة من الخمس الدول المتوقعة أن تكون في خطر ارتفاع مستوى سطح البحر بمتر واحد، ومن المتوقع اختفاء مدينة الإسكندرية تمامًا.

الاتجاهات الكبرى المتوقعة	
سيزداد عدد السكان في العالم العربي من 357 مليون نسمة إلى 468 مليون على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة.	دراسة إحصائية للسكان
ستزيد حصة المواطنين العرب اللذين يعيشون في المدن من 56% إلى أكثر من 61%	التحضر
سيجتاح التغير المناخي العالم العربي بشكل قاسي، لأنه سيؤدي إلى تفاقم التحديات الصعبة الموجودة مسبقًا مثل نقص المياه، والتصحر، وندرة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر بشكل مباشر على المناطق الساحلية	التغير المناخي
ستستمر الدول العربية في الاعتماد على قطاع النفط والغاز في اقتصادها، كما يُتوقع ازدياد الطلب العالمي.	الطاقة
تقوم الدول العربية بأكملها باستيراد المواد الغذائية، وستظل عرضة لارتفاع سعر المواد الغذائية.	أسعار المواد الغذائية
من المتوقع الاستمرار في زيادة محو الأمية، لتصل إلى 90% في عام 2025	معدلات محو الأمية
من المتوقع زيادة الدخول إلى الانترنت من 25% إلى 50%	انتشار الانترنت
على الرغم من بطء التقدم، فإن عدد النساء في الساحة السياسية والأعمال في تزايد مستمر.	المساواة بين الجنسين
ما يصنع الفارق	
هل ستتخذ الدول العربية الإجراءات اللازمة للحد من مستويات البطالة الحالية؟	البطالة بين الشباب
هل ستكون الدول العربية قادرة على الحد من النتائج التي قد تنشأ إذا تقلبت أسعار المواد الغذائية؟	الاعتماد على أسعار المواد الغذائية المتقلبة

هل ستكون الدول العربية قادرة على السيطرة على الإرهاب والقضاء عليه ومعالجة انعدام الأمن؟ وبأي ثمن؟	انعدام الأمن
هل ستكون الدول التي ينعدم فيها الأمن قادرة على حماية أنفسها من انعدام الأمن على مستوى أكبر مثل الموجود في سوريا، وليبيا، والعراق؟ كيف سيكون رد فعل الدول العربية إذا مضت إيران في مشروعها النووي؟	الامتداد الإقليمي
هل سيكون للمثال التونسي تداعيات عديدة في المنطقة؟ هل ستخلق الديمقراطية الناجحة في تونس حافزًا للمزيد من المظاهرات؟ أم هل ستسمح هزيمة المشروع الديمقراطي لمزيد من القمع؟	التحول الديمقراطي
هل سيصبح الإسلام السياسي قوة متكاملة؟ أم سيُقمع؟ وإذا قمع، فكيف سيكون رد الفعل؟	الشمولية
سيناريوهات المستقبل المحتملة	
في هذا السيناريو الأكثر قبولاً، تدار القضايا الاقتصادية والسياسية بدلاً من حلها، مما يؤدي إلى اضطرابات مطولة وانعدام الاستقرار.	العالم العربي المضطرب
في هذا السيناريو الأكثر قبولاً والأسوأ، تفشل الدول العربية في معالجة القضايا الاقتصادية الرئيسية لأنها تركز على الأمن فقط؛ ونتيجة لذلك، يصبح الاستياء العربي أكثر وضوحًا، مما يؤدي إلى اضطراب واسع	انفجار العربي الداخلي
إدراكًا بضرورة الإصلاح الملحة، تعمل الدول العربية على قيام إصلاحات واسعة النطاق تؤدي في النهاية إلى الانتعاش الاقتصادي. ووُضعت الأسس لمستقبل أكثر إشراقًا.	نهضة العالم العربي

في عام 2015 ، لن يكون هناك حافزًا للإصلاح في الدول العربية المنتجة البترول لأن سيكون لهم دخلاً من **موارد النفط والغاز** على الرغم من نقص عوائد الإنتاج. تحتفظ الدول العربية بأكبر احتياطات مؤكدة من النفط في العالم، بنسبة 43%، فضلاً عن الاحتياطات الكبيرة من الغاز الطبيعي، بأكثر من ربع إجمالي احتياطات الغاز المؤكدة في العالم. سيُشجع هذا الاتجاه بالاعتماد على موارد الطاقة بنسبة

41% زيادة في الطلب على الطاقة الأولية بين عامي 2012 و 2035. وسيرتفع الطلب على الغاز بنسبة 50% بحلول عام 2035، في حين سيبلغ الطلب على الغاز 99.7 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2035، مقارنة بنحو . 87.4 مليون برميل في اليوم في عام 2011. 95% من ازدياد الطلب المتوقع يأتي من الدول غير الأعضاء في المنظمة، وتأتي الصين والهند في المقدمة في الاستهلاك العالمي للطاقة.

الشكل رقم (3). يوضح احتياطات النفط والغاز في الاقتصاد العربي في نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين

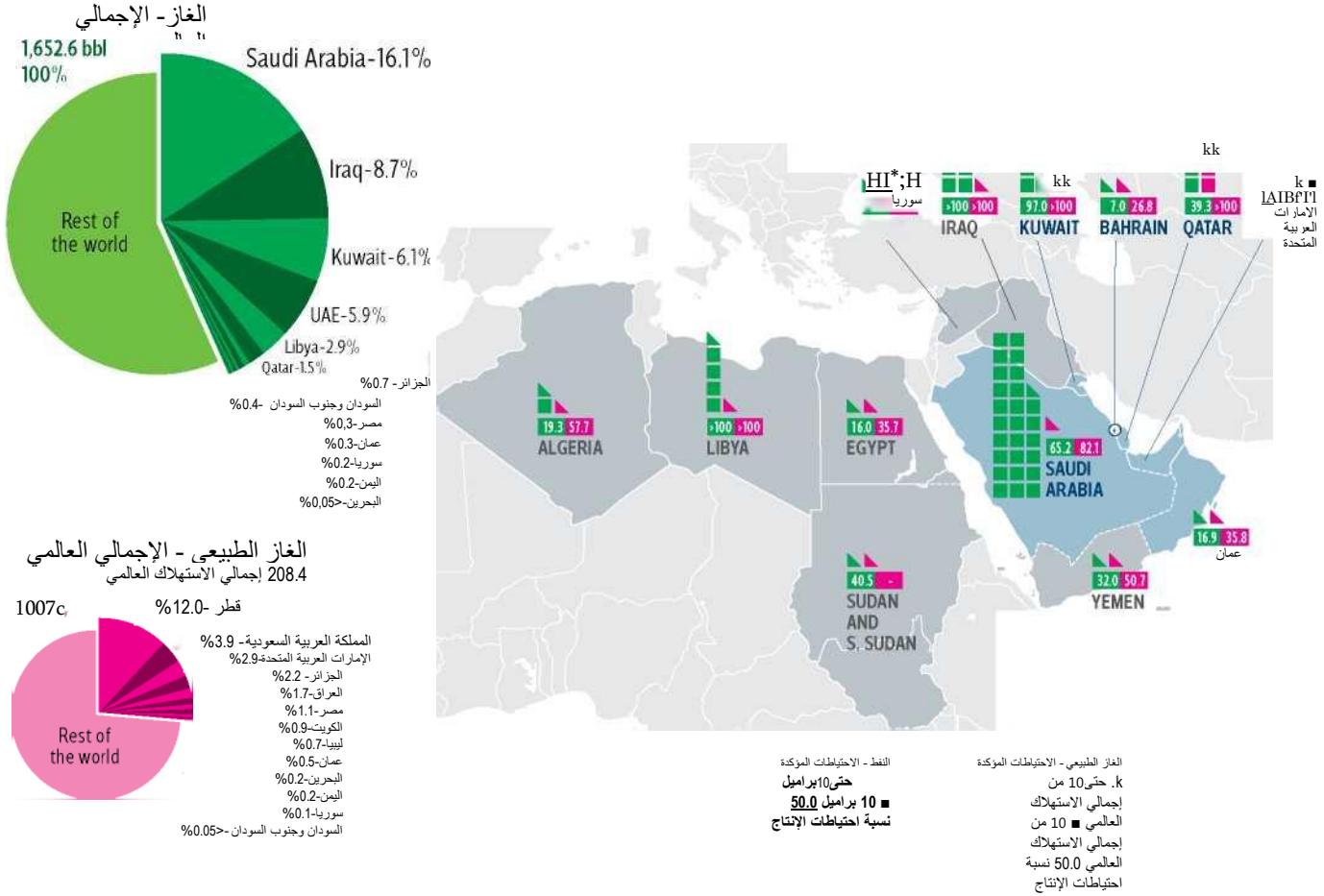

مصدر البيانات: بسّام فتّوح ولورا الكتيري، "الطاقة والتنمية الاقتصادية العربية"، سلسلة أبحاث لتقارير التنمية، 2012؛ وكالة الطاقة الدولية، *توقعات الطاقة العالمية في 2012*(2012).

أصبح التحول الرئيسي مرئي بالفعل، فيلبي النفط والغاز العربي حاجات سوق آسيا ودول المحيط الهادئ. علاوة على ذلك، يستمر طلب الطاقة في الشرق الأوسط في الازدياد بنسبة 1.9% سنويًا في المتوسط بين عامي 2010 و 2035، مع التوسع السكاني، وارتفاع الدخل، والتطور السريع والدعم الكبير للوقود الحفري. على الرغم من عرقلة التداعيات المحتملة في الشرق الأوسط حاليًا، فإن مشروع خط أنابيب نابوكو يعزز التكامل بين منتجي الطاقة العرب في السوق الدولية.

الآثار المترتبة على اكتشاف الغاز غير التقليدي (أو الغاز الصخري) واستغلاله ذات شقين. الشق الأول، بعض الدول العربية، مثل الجزائر وليبيا، يعتبروا واعدين بإنتاج الغاز الصخري حسب *تقرير السوق سوق الغاز متوسط الأجل في عام 2013 التابع لوكالة الطاقة الدولية.* تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في العالم من حيث احتياطات الغاز الصخري، وتُقدّر بـ707 تريليون قدم مكعب، وأصبحت بالفعل ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي لأوروبا. ومع ذلك، من غير المحتمل استخراج الغاز الصخري في الجزائر وليبيا قبل حلول عام 2018 بسبب عدم وجود أطر الاستثمار المناسبة والبنية التحتية، التي لديها تكلفة استغلال أعلى من 4 إلى 5 مرات من الغاز التقليدي، فضلاً عن البيئة الجيوسياسية غير المستقرة. ثانيًا، "ثورة الصخور الزيتية" في أمريكا الشمالية والتي تعتبر تطورًا هامًا بحكم شبه القارة التي يزداد اكتفائها الذاتي من حيث إنتاج الطاقة بسبب اكتشاف حقول الغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك إلى حد أقل. وهذا التطور الكبير لا يعني أن الولايات المتحدة فقدت اهتمامها بدول الخليج العربي كمصادر لإنتاج الطاقة. ولكن قامت الولايات المتحدة بتقليص استيرادها من الشرق الأوسط منذ أزمة النفط في سبعينات القرن الماضي، وقبل "ثورة الصخور الزيتية"، كانت الولايات المتحدة قد وقفت بالفعل استيراد كميات ذات صلة بالناحية الإستراتيجية من دول الخليج.

وبشكل عام، لا تزال أسعار النفط والغاز متقلبة حتى لو كان الاتجاه طويل الأجل ذات يزيد زيادة ثابتة. ولكن النقص الحالي وزيادة الأسعار المترتبة عليه ليسوا نتيجة للصدمات قصيرة المدى، مثل الحرب والثورة، ولكن نتيجة لارتفاع استهلاك النفط في آسيا– التي تواجه بنفسها الزيادة في العرض من خلال إنتاج النفط الصخري.

ترتبط أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة ارتباطًا كبيرًا وخاصة في البلدان المستوردة للمواد الغذائية مثل البلاد العربية. تستهلك سلسلة الأغذية الزراعية طاقة بشكل كثيف في كل مراحل الإنتاج، وما بعد الحصاد، وتخزين الأجهزة وتجهيزها، والنقل والتوزيع، وكذلك إعداد الطعام. ونتيجة لذلك، ينساب ارتفاع أسعار النفط إلى أسعار المواد الغذائية. الدول العربية موجهة معرضة بشكل خاص إلى هذا، لأنها لم تعد تنتج ما يكفي لاستهلاكهم، وتعتمد كليًا على واردات الغذاء. في عام 2014، مثلت الزراعة 3% فقط من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة ولا تزال عملية التصنيع ضعيفة. والأهم من ذلك، أن الدول العربية هي أعلى داعم غذائي في العالم، ومتوسط إنفاقها 5.8 % من إجمالي الناتج المحلي لدعم المواد الغذائية، ولكن هذا يعتبر غير فعال لأنها لا تعود بالنفع على الشريحة الفقيرة في المجتمع.

الشكل رقم (4). الطلب الأساسي للطاقة العالمي في المنطقة في سيناريو السياسات الجديد

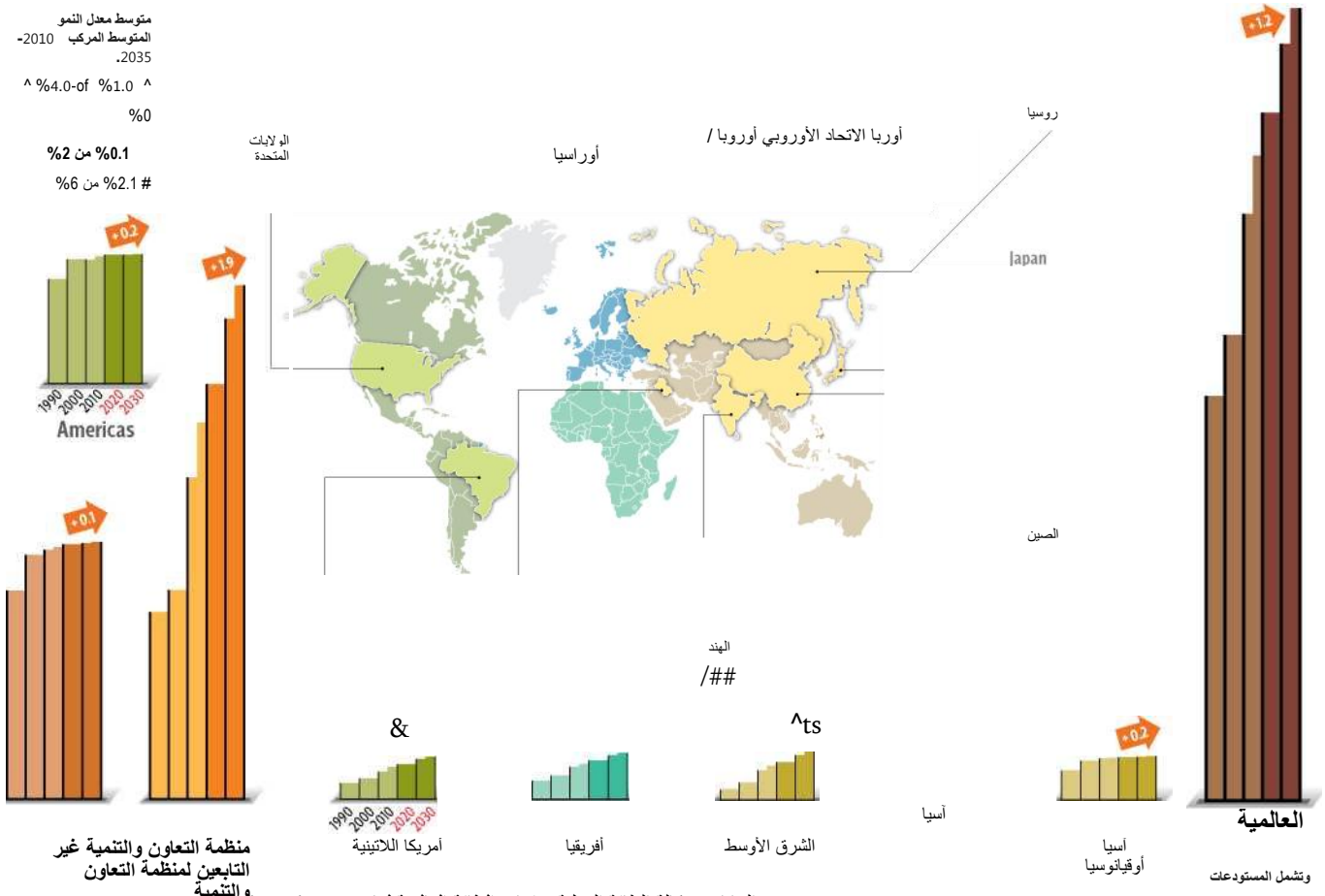

مصدر البيانات: وكالة الطاقة الدولية، *توقعات الطاقة العالمية لعام 2013* (2013).

وعلى صعيد أكثر إيجابية، من المتوقع أن تتحسن **معدلات محو الأمية** على مدى العقد المقبل. من 55% في عام 2009، ارتفع معدل محو الأمية في المنطقة ليصل إلى 77% في 2011، وإلى 90% بين الشباب. على الرغم من ذلك، كنتيجة للنمو السكاني، انخفض العدد الفعلي للأميين البالغين من 52 مليون إلى 48 مليون. علاوة على ذلك، في بعض الدول، لا تزال نسبة محو الأمية بين الإناث البالغين منخفضة نسبيًا مقارنة مع المتوسط العالمي.

بشكل جزئي، هذا يعكس نتائج متفاوتة من التعليم للجميع، التزمت جميع الحكومات العربية بتوفير التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال، والشباب، والكبار في عام 2000. تم تحديد ستة أهداف وكان لا بد من جميع الدول المشاركة تحقيقها بحلول عام 2015 . وحتى الآن، من المتوقع أن تقوم البحرين والكويت فقط بتوفير التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل الأمية بين الكبار بحلول عام 2015 . أما الدول الأخرى فقد تتخلى عن أحد الأهداف: ستفشل قطر في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين؛ وتفشل مصر، والأردن، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة في تحقيق هدف محو الأمية؛ وعمان في توفير التعليم الابتدائي. وخمس دول أخرى ستحقق هدف توفير التعليم الابتدائي: الجزائر، والعراق، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وتونس. وهناك ثلاث دول لن تحقق حتى

واحدة من الأهداف المحددة الزمنية لمبادرة التعليم للجميع: جيبوتي، والسودان، واليمن. يعرق الاستثمار غير الكاف في التعليم خلق "وظائف الغد" التي تتطلب مهارات أكثر تقدمًا. ستجني الاستثمارات التقدمية في تعليم اليوم ثمارها في المستقبل.

يتخلف العالم العربي عن بقية دول العالم من حيث **انتشار الانترنت**، 25% من الأشخاص يستخدموا الانترنت– على الرغم من وجود تفاوتات شاسعة في جميع أنحاء المنطقة. وبحلول عام 2025 ، من المتوقع أن يزيد الشكل ليصل إلى 50 %. وفي عامي 2012–2013، لوحظ تغييرات كبيرة في أنماط استخدام الانترنت في العالم العربي: اكتسبت وسائل الإعلام الاجتماعية، والمعاملات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية زخمًا كبيرًا في جميع أنحاء المنطقة بعد الانتفاضات العربية. فهناك 53 مليون مستخدم نشط على منصات وسائل الإعلام الاجتماعية، 125 مليون مستخدم للانترنت من أصل العدد الإجمالي. ومن المؤمل أن تعزز زيادة استخدام الانترنت تنمية مجتمعات المعرفة العربية.

ومن المتوقع أيضًا أن يكون هناك تقدم في **المساواة بين الجنسين** ، على الرغم من التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة في المنطقة بشكل عام. ومع ذلك، على الرغم من التحفظات على موضوع حقوق المرأة، صدّقت جميع الدول ماعدا السودان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تحققت بعض التقدمات الملحوظة في السنوات القليلة الماضية: أدخلت الجزائر، والأردن، والمغرب الحصص البرلمانية للنساء في القوانين الانتخابية الوطنية، واشترك عدد من النساء في مجال الأعمال والسياسة ببطء ولكن ازداد الأمر تدريجيًا.

الشكل رقم (5). محو أمية الكبار فى عدد من البلدان العربية المختارة

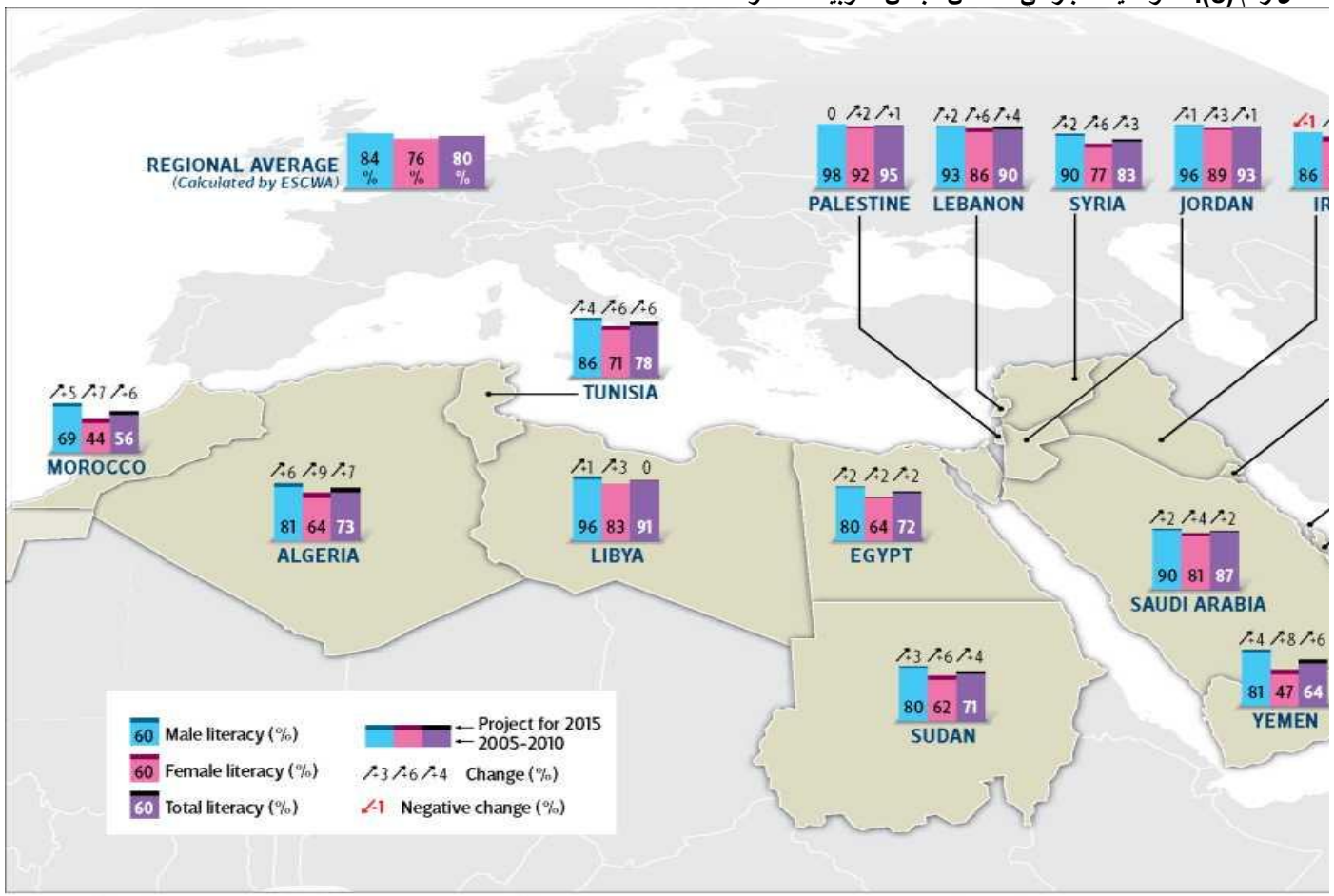

Source for data: UNESCO, *Education For All: Regional Report 2012 for Arab States* (2012).

ثانيًا: ما يصنع الفارق: أين نذهب من مكاننا هذا؟

في الدراسات المستقبلية، ما يصنع الفارق هو الأحداث والظروف اللتان لن يكون لهما فقط تأثير غير متناسب على المستقبل، بل سيصاحبهم حالة من عدم اليقين إيذاء الاتجاه الذي يتخذوه. هذا له علاقة بحقيقة وجود العديد من الاختيارات، تؤثر العديد من الج هات الفعالة على حدث معين أو ظرف معين والعديد من الروابط لمناطق تحويل أخرى. وبالتالي تخفيض عدد السيناريوهات إلى اليقين النسبي هو أمر ببساطة غير ممكن. الذي يصنع فارقًا يصاغ على هيئة أسئلة لآن هناك حالة من عدم اليقين إيذاء تطورها.

ربما أكبر ما يصنع فارقًا هو **البطالة بين صفوف الشباب**. أكبر معدل بطالة في العالم يوجد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع أرقام البطالة التي تحوم بثبات بنسبة 10% في جميع أنحاء المنطقة– والأهم من ذلك، أنها تحتوي على أكبر نسبة بطالة في العالم.

على الرغم من الخطاب الإصلاحي، تفاقمت الأزمة أكثر منذ عام 2011. في حين بلغت نسبة البطالة في الشرق الأوسط 26% في عام 2011، وبنسبة 27.9 % في 2014، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 28.6 % بحلول عام 2018. وفي شمال أفريقيا، بلغت النسبة 28.1 % في 2011 ومن المتوقع أن ترتفع إلى 29.5 % بحلول عام 2018– وكلا التوقعان استندا إلى افتراضات معينة باستمرار ارتفاع إجمالي الناتج المحلي للشرق الأوسط بنسبة 4% تقريبًا في السنة، وفي شمال أفريقيا بنسبة 4.5 %. ولكن بالرغم من ازدياد إجمالي الناتج المحلي بثبات في العقد الماضي، فإن هذا لم يؤد إلى خلق فرص عمل أو الحد من الفقر. انتشرت الظاهرة في الدول المصدرة والمستورد للنفط: بلغت نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية 28.3 %، وفي اليمن بلغت 53%. على الرغم من أن مفهوم البطالة انحصر في العمالة غير الماهرة، فهي مرتفعة الآن بشكل خاص بين خريجي الجامعات في العالم العربي، حيث بلغت البطالة للشباب الخريجين في الأردن 45%، وفي المملكة العربية السعودية بلغت 43%، وفي لبنان 30%.

فكثر أعداد الشباب الطالع– النسبة العالية من السكان تقل أعمارهم عن 30– لا تترجم بالضرورة إلى مشكلة اجتماعية. فمن الممكن أن تكون حافزًا للتنمية الاقتصادية (الظاهرة التي يشار إليها باسم "العائد الديموغرافي")، أو قد تتحول إلى قنبلة ديموغرافية إذا لم يتمكن سوق العمل من استيعاب الباحثين عن العمل. وفي تلك الحالة، تتحول البطالة من مشكلة سياسية أو اجتماعية إلى هاجس أمني. لا يمكن إنكار العلاقة بين الاضطرابات والصراعات من جهة وارتفاع معدلات البطالة في الفئة العمرية من 15 إلى

30: 80% من الصراعات التي اندلعت بين عامي 1970 و1999 كانت في بلدان 60 % من سكانها تحت سن 30 وعاطبين عن العمل. تشير الإحصاءات أن كل زيادة مئوية من الشباب تضخم خطر الصراع لدولة معينة بنسبة 4%. حيثما يمثل الشباب أكثر من 35% من السكان البالغين، تزداد نسبة مخاطر الصراع بنسبة 150% – وخاصة الإرهاب. تؤكد الدراسات الحديثة أن الدولة ذات عدد كبير من الشباب العاطلين تمثل خطرًا كبيرًا على الأنشطة الإرهابية. وكل تلك العوامل تنطبق على العالم العربي، الذي يجمع بين معدلات الخصوبة العالية، والتحضر، والبطالة بين صفوف الشباب (وخاصة بين المتعلمين تعليمًا عاليًا). **تشكل البطالة بين صفوف الشباب تحديًا أمنيًا حقيقي للدول العربية؛ فهل سيكونوا قادرين على معالجتها بحلول عام 2025 ؟**

على عكس مناطق أخرى، مثل الديموغرافيا أو تغير المناخ، البطالة هي المكان الذي يصلح فيه تنفيذ تحسينات ممكنة وسريعة – إذا كان السياق صحيح وإذا اتُخذا القرارات السياسية المناسبة. تقتصر غرفة المناورات لبعض الدول العربية في هذا الصدد: تتطلب سياسات التحفيز على العمل تفاقم العجز المالي، المرتفع بالفعل في دولة مثل مصر.

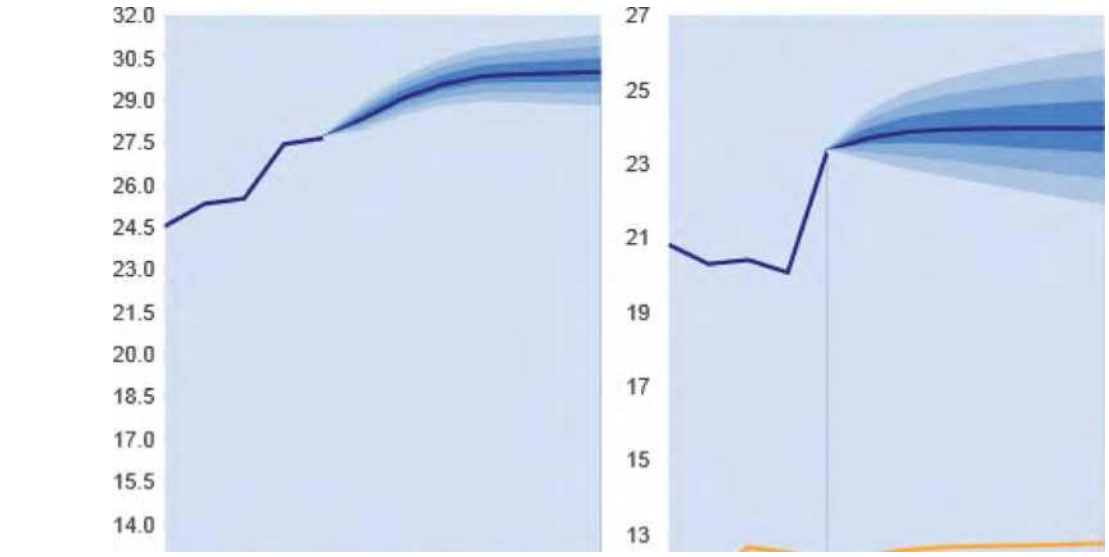

■ الأوسط وشمال أفريقيا المتوسط العالمي

المصدر: منظمة العمل الدولية، *تقديرات وتوقعات نسبة البطالة بين صفوف الشباب في المنطقة بين عامي 2007–2017*، 2013. (الأرقام الواردة بالنسبة المئوية).

لا تواجه الدول العربية تحديًا فقط في سوق العمل، ولكن أيضًا في سوق المواد الغذائية. على الرغم من أن اقتصاديات الدول العربية في الزراعة مرتفعة بطبيعتها، فإن التوسع السكاني أدى إلى **الاعتماد على الواردات الغذائية**، وخصوصًا القمح. اليوم، معظم الدول العربية تستورد المواد الغذائية، وهذا يشكل خطرًا كبيرًا على أسعار المواد الغذائية– الأسعار التي تتقلب وذات صلة مباشرة بسعر النفط العالمي: تزيد الأسعار بنسبة 1% عندما يزيد سعر النفط بنسبة 2%. يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الشريحة الفقيرة من المجتمع ومن الممكن أن يؤدي إلى آثار مدمرة مثل ثورة الجياع ومظاهرات حاشدة، في المجتمعات ذات درجة عالية من الفقر.

على الرغم من توقع استمرار تقلب أسعار المواد الغذائية، وارتفاع الأسعار، فإن الدول العربية لا تقبل هذا التقلب؛ فهناك آليات للحد من تخفيف آثارها، مثل إنشاء نظام إنذار لأسعار المواد الغذائية في وقت مبكر، أو تخفيض أسعار المواد الغذائية من خلال تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، أو الحد من الاعتماد على الواردات من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة الوطنية أو امتصاص صدمات الأسعار من خلال وجود الرقابة التجارية والمخزونات الاحتياطية. وحتى الآن، قدمت كل من تونس، والأردن، والبحرين فقط تلك التدابير لتقليل الاعتماد على أسعار المواد الغذائية. **هل ستنجح الدول العربية في الحد من آثار تقلب أسعار المواد الغذائية (وخصوصًا في ظل تغير المناخ) من خلال اتخاذ التدابير المناسبة؟**

كل من البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية المتقلب يتسببا في تفاقم مشكلة **انعدام الأمن** الداخلي، الموجودة بالفعل في العالم العربي. أسفر الفراغ الأمني الموجود في ليبيا، وجنوب الجزائر، وسيناء مصر، وسوريا، والعراق لأول مرة عن تصاعد الإرهاب الإسلامي، وكان له تداعيات أخرى أيضًا. فاتسع نطاق الشبكات الإجرامية أيضًا، من جرائم الخطف إلى الاتجار بالبشر؛ وكل هذا له عواقب ليس من الناحية الأمنية فحسب، بل أيضًا من الناحية الاقتصادية. قامت الدول العربية بزيادة ميزانية الدفاع في وقت تقلص فيه الاقتصاد، وتحويل الموارد من الإصلاحات الهامة الأخرى. يردع أيضًا انعدام الأمن السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. التصدي للتحديات الأمنية هي واحدة من أكبر التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول العربية اليوم، ولكن لديهم خيارات متاحة مختلفة للقيام بهذا – بعض منهم سيتسبب في انعدام الآمن أكثر مما سبق. على الرغم من قيام الدول العربية التي تكافح نوع واحد من انعدام الأمن أو نوعين بوضع **إصلاح قطاع الأمن** على نار هادئة، فإن تنفيذه قد يغير مجرى الأحداث– إذا اختارت الدول العربية المشاركة فيه. وبهذا الصدد، **هل ستكون الدول العربية قادرة على معالجة الأمن الجنائي ومكافحة الإرهاب؟** ففي حالة ليبيا وسوريا، يكون السؤال أكثر بديهية: هل ستكون الجهة الفعالة قادرة على فرض سيطرتها على الأراضي خلال العقد القادم وتحقيق الاستقرار الدائم؟

يشكل انعدام الأمن مصدر قلق أيضًا على الصعيد الإقليمي: يهدد الانفجار الذي وقع في ليبيا، والعراق، وسوريا بجرّ جيرانهم المباشرين من الجزائر، وتونس، ولبنان، والأردن إلى معاقل عدم الاستقرار – **هل ستكون تلك الدول صامدة أو هل بإمكانها التغلب على آثار انعدام الأمن للدول المجاورة؟** إذا **مضت إيران في مشروعها النووي** خلال العقد القادم، سيترتب على هذا آثار فورية على المنطقة وذلك بتمكين حلفائها الإقليميين مثل حماس، وحزب الله، والنظام السوري: من المتوقع أن تزيد العلمانية، التي تتزايد بالفعل، على الرغم من أن تلك الظاهرة تظل قاصرة على دول الخليج والشرق الأوسط.

على المستوى السياسي، تعود معظم دول الربيع العربي إلى نظامها السابق أو تستمر في الكفاح من أجل وجود نظام جديد. والدولة الوحيدة التي نجحت هي تونس. على الرغم من أن تحولها لا يعد تحولاً كاملاً، فإنه من المتوقع أنها ستصل إلى الديمقراطية أو تعود إلى النظام الاستبدادي بحلول عام 2025 . وفي كلتا الحالتين السؤال هو، **هل سيخلف المثال التونسي آثارًا عديدة في المنطقة أو يماطل في السعي وراء الديمقراطية أو يعيد صياغتها، وربما يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات؟** وفيما يتعلق بهذا السؤال هو سؤال الإسلام الانتخابي، وخصوصًا الإخوان المسلمين وشركائهم في المنطقة حماس وحزب النهضة. هل سيواصل حزب النهضة دوره الحاسم في السياسة التونسية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي **الآثار الإقليمية للإسلام الانتخابي في أي مكان آخر** ، وخصوصًا في الأماكن التي حظرت جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية (مصر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة)؟

ثالثًا: التوقعات المحتملة للمستقبل في 2025

يستعرض هذا الفصل ثلاثة سيناريوهات متباينة للعالم العربي في عام 2025 . وضعت هذه السيناريوهات للمستقبل وتحدد ثلاث نهايات محتملة أخذًا في الاعتبار تلك التوجهات التي من الصعب تغييرها بالإضافة إلى تطوير ثلاث طرق مختلفة التي يستطيع صناع السياسات استخدامها لمواجهة الأزمات التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2015 . يوضح في السيناريو الأول احتمالية 'النضوج العربي '؛ حيث تتحسن أحوال الدول العربية ولكن هذا التحسن والإصلاح ليس كافيًا لتجري الأمور على ما يرام. ويوضح في السيناريو الثاني 'الانهيار العربي الداخلي ' حيث تفشل الدول العربية في معالجة القضايا الساخنة، بينما في السيناريو الثالث 'النهوض العربي ' تستطيع الدول العربية الإصلاح إصلاحًا مستدامًا.

الاضطراب العربي

تواجه الدول العربية في 2025 تحديات بالغة من حيث البطالة بين الشباب، والمتطلبات بالمزيد من المشاركة السياسية، وخطر الإرهاب المتوطن. رغم ما تعانيه المنطقة – حيث شبح الإرهاب الذي يجعل المنطقة عالقة في فخ الصراع والذي بدوره يؤجل من خطى الإصلاح لأسباب أمنية– فهو يساهم باستمرار في تغذية بحيرة العنف تغذية مستمرة. فتجد الصراعات طويلة الأمد والعنف المستمر في كلٍ من سوريا، ولبنان، وإسرائيل، والعراق، واليمن، ومصر، وليبيا، والصحراء الغربية والذي يعرقل ليس فقط توحد المنطقة بل أيضًا التنمية الاقتصادية للمنطقة عمومًا. فقدت المنطقة العربية من نواحي عدة عَقْدٌ كامل بدون تقدم ملموس على أرض الواقع من حيث القضاء على العنف، استعادة الاستقرار بالرغم من تجنبها الانهيار التام.

البطالة بين الشباب، وهي السبب الرئيس لحدوث اضطرابات في عام 2011، والآن أصبحت النسبة 30% نتيجة بسيطة ناتجة عن التطويرات الديموغرافية بينما في الواقع لا تستطيع سوق العمل استيعاب الباحثين عن عمل وبخاصة الحاصلين على مؤهلات عليا. بالرغم من شروع معظم الدول العربية في

برامج إصلاحية عديدة محاولةً مواكبة المهارات مع متطلبات أصحاب العمل بعد اجتياح الربيع العربي للدول العربية، فإن النتائج كانت محبطة للآمال. استطاعت بعض الدول مثل تونس والأردن تحسين فرص العمل لمواطنيها ذو المهارات العالية ولكن فشل آخرون مثل السعودية اللحاق بالركب؛ فقد انشغلت المملكة في تسوية ديونها المنخفضة وفائض الميزانية آملةً معالجة بطالة الشباب عن طريق نظام حصص توظيف السعوديين في سوق العمل، بدلاً من تضييق الخناق على القطاع الخاص مما أدى إلى معاناتها من البطالة بين الشباب التي ارتفعت نسبتها إلى 35%. على الجانب الآخر قد نجحت دول آخر مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر في تحسين نظام التعليم ولكنها فشلت في إيجاد حل لبطالة الشباب وهي خلق فرص عمل لهم. تعددت الأسباب: لماذا ستكون 2025 أسوء بكثير فيما يتعلق بالبطالة بين الشباب عن عام 2011 السنة؛ التي كانت بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير فطفت المشكلة على السطح.

الشكل رقم 8. الاضطراب العربي

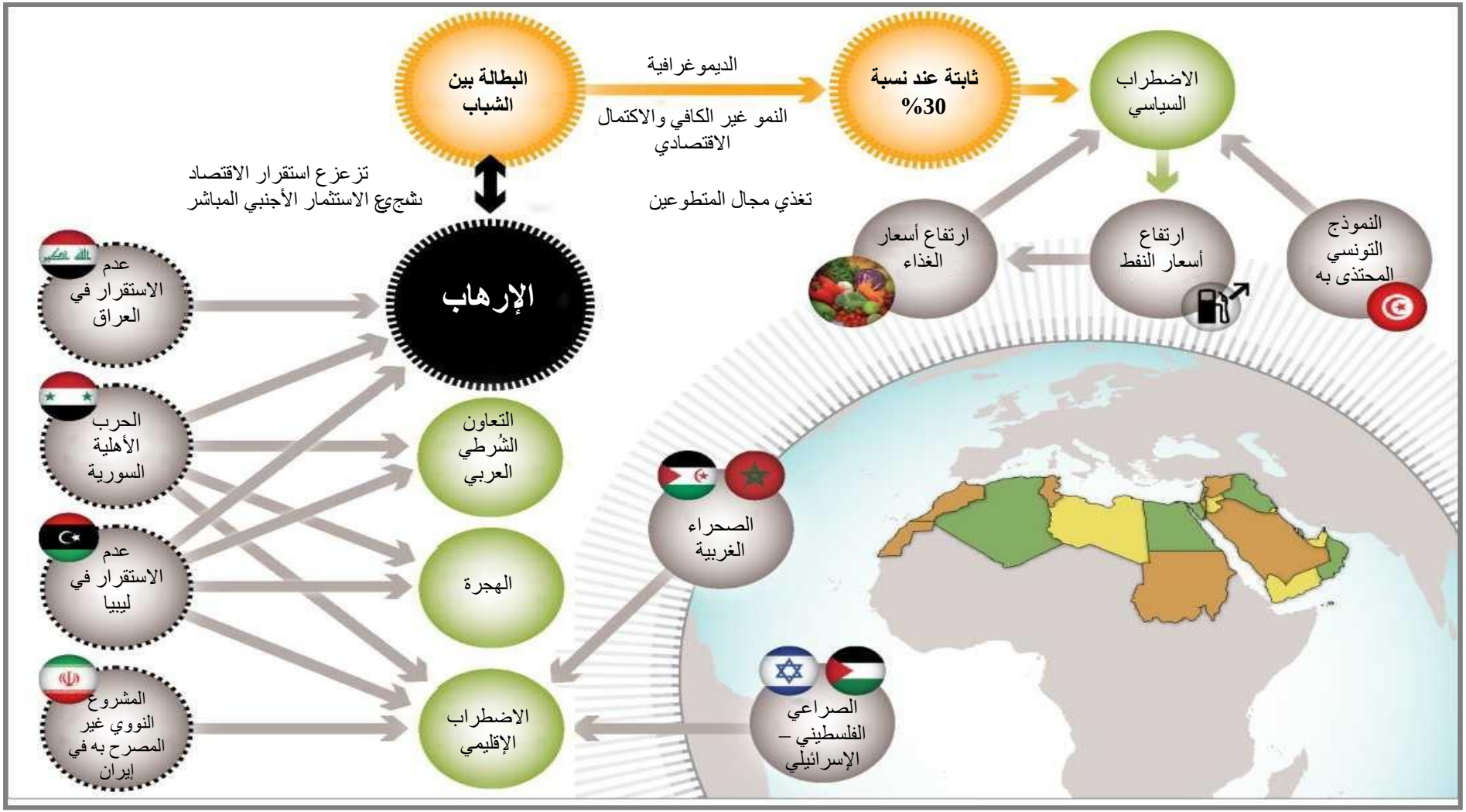

مصدر البيانات : معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية EUISS

في البداية، فشل التكامل الاقتصادي لتحقيق الإغاثة المرجوة لأسواق العمل. لم تحقق الدول العربية تقدم على صعيد التدابير النفعية الممكنة مثل السوق المشتركة التي قد خطط لها في الأصل في عام 2020، بالرغم من إدراك الدول العربية لأهمية التعاون حيث أكملت في النهاية متطلبات تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى لعام 1997 في عام 2015 . ولعل الأكثر خيبة للآمال لم تحقق اتفاقية التجارة الحرة الكبرى لعام 1997 التأثير المنشود على إجمالي الناتج المحلي أو حتى على معدلات البطالة. ألغيت الرسوم الجمركية المنخفضة مما أدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي للدول العربية فقط بنسبة 0,1% (بينما في مصر ارتفع بشكل طفيف بنسبة 0.4%) ويرجع ذلك إلى أن التجارة بين دول الإقليم عادة منخفضة، ولكن كان لذلك بالطبع أثرًا في زيادة الصادرات والواردات العربية إلى حد ما. انخفض معدلات البطالة نتيجة اتفاقية التجارة العربية الحرى الكبرى بنسب متفاوتة بين دول المنطقة ولكن ازدادت ازديادًا ملحوظًا غالبًا فيما بين الأيدي العاملة غير المهرة: منذ عام 2015 انخفضت بنسبة 0,5% في مصر و بنسبة 0.1% في السعودية، والأسوأ من ذلك، قد ارتفعت معدلات البطالة بنسبة 0.3% في الجزائر وليبيا. فإن تحرير التجارة وحده لم يكن له التأثير المرجو لحل مشكلة البطالة المزمنة بين الشباب.

الشكل رقم (9) الاستثمارات الاجنبية المباشرة

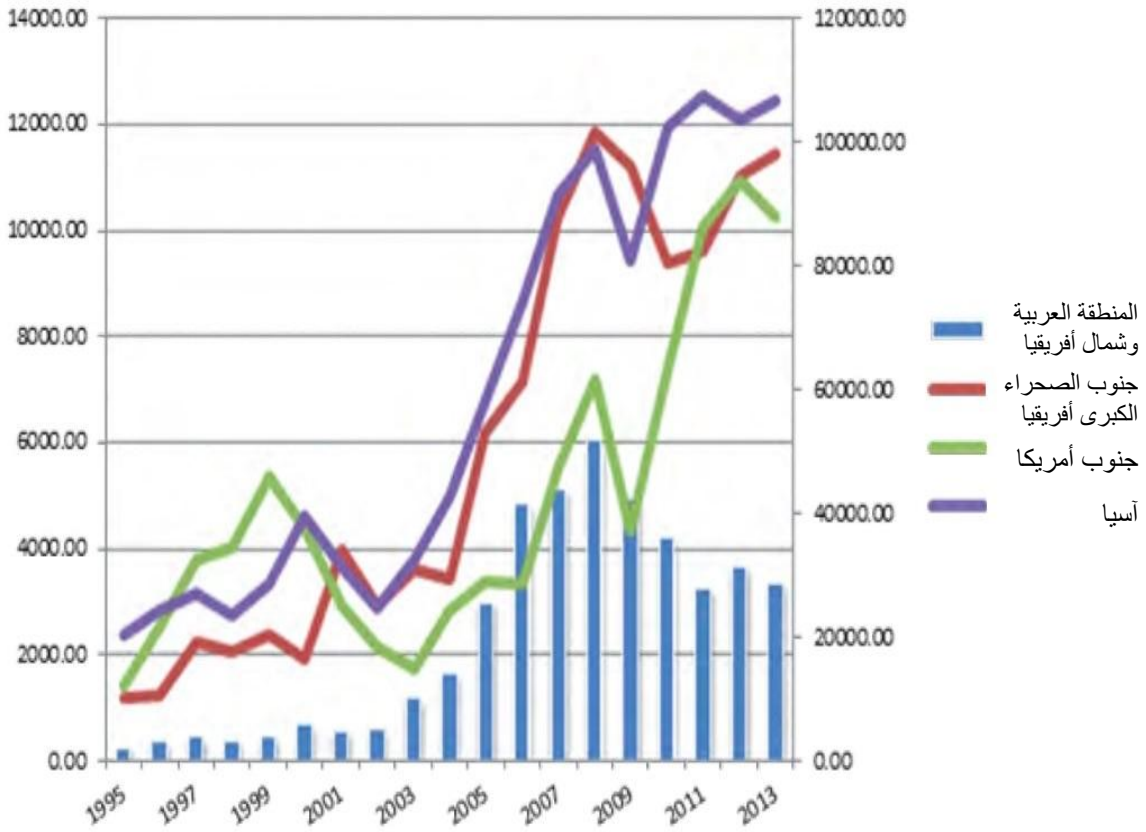

مصدر البيانات: مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة وقاعدة بيانات إحصاءات التنمية (UNCTAD)، البيانات عن الفترة من 1970 حتى 2013.

فضلاً عن، تلك الدول العربية التي تواجه التحديات الاقتصادية الكبرى قد فشلت فشلاً ملحوظًا سواء في تأمين أو الاحتفاظ بالاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص عمل. فقدت مصر– لكنها نجحت في جذب عدد من العلامات التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل مايكروسوفت، وأوركل، وفودافون، وأي بي أم في بداية فترة ولاية حكم الرئيس مرسي– العديد من المستثمرين نتيجة لمعاركها المطولة ضد الإرهاب. بينما أغلقت إيكيا أبوابها– فتحت أول متجر لها في مصر
أواخر عام 2013– ورحلت عن مصر في عام 2017 بعد هجوم إرهابي واسع النطاق على مقرها، وتلتها شركة كوكاكولا التي نقلت عمليتها الإقليمية إلى تونس. فكان الخيار المتاح أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي في عام 2025 سواء التوجه إلى الدول المستقرة عادة في الخليج أو تونس: البلد الوحيد القادرة على جذب المستثمرين ليس فقط في مجال صناعة النسيج لكن أيضًا في مجال هندسة الطيران. من جهة آخرى ينفر المستثمرون من العقبات البيروقراطية المتوطنة في الوطن العربي (نجحت الجزائر في تقليل عدد الأيام المستغرقة لإنشاء عمل تجاري جديد من 25 يوم في عام 2014 إلى 20 يوم في وقتنا الحالي) كما يخشى المستثمرون عدم الاستقرار السياسي أو استهداف الاستثمارات الرأسمالية– ولكنها ليست تستوعب عمالة كثيرة– وبالتالي لا تخلق فرص عمل كبيرة. وأخيرًا، انخفضت فرص تسهيل الصفقات العربية لتوظيف الخريجين من الدول العربية غير الخليجية في دول الخليج بسبب اعتبارات أمنية. فقد أدى اكتشاف خلية إرهابية في الجامعة البحرينية إلى وقف المشروع الذي كان من شأنه الإسهام في تخفيف الضغوط على سوق العمل في عدة أماكن.
وما زاد الأمر سوءًا، قد تضرر المصدر الرئيسي للدخل في مصر (السياحة) بعد الهجمات الإرهابية المتتالية على السياح الأجانب. مثلما حدث في موجتي الإرهاب في التسعينيات وأوائل القرن العشرين حيث استهدفت تلك الهجمات السياح بشكل خاص ولا تقتصر تلك الهجمات على تفجير الفنادق أو الأماكن العامة: بل إطلاق النيران على الحافلات السياحية أو إلقاء أجهزة بدائية مثل قنابل المولوتوف على جموع السياح، في حين أن تلك الأسلحة أقل فتكًا إلا أنها كان لها التأثير نفسه على رد فعل السياح ولكن أجهزة الاستخبارات صعوبة بالغة في اكتشاف تلك الهجمات قبل تنفيذها. وقد نفذت موجة من تلك الهجمات منذ 2015 نفذت وفقًا لتخطيط استراتيجي قبل بضعة أسابيع من بداية موسم الذروة السياحية مما أدى إلى خفض قيمة صناعة السياحة المصرية والتي تستخدم في إنتاج إيرادات سنوية

مقدرة بنحو 8 مليار دولار أي ثلث الدخل. قبل حلول عام 2011 مثلت السياحة نسبة 13% من إجمالي الناتج المحلي المصري وكانت توفر نحو 10,9 % فرصة عمل من الفرص المتاحة. حيث إن معظم الأفواج السياحية القادمة للسياحة تأتي من أوربا (تمثل نسبة 75% من السياح، بخاصة من فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وأطاليا، وأسبانيا) فكانوا بمثابة هدفًا سهلاً لإسقاط صناعة السياحة بأكملها. وبناءٌ عليه توجهت دفة السياح الأوربيون إلى تونس والأردن. ونتيجة لذلك باتت نسبة العاطلين المتعلمين في تزايد مستمر عن أي وقت مضى.

شكلت تلك المجموعات الكبيرة من الشباب العاطلين (وكان الحال أسوأ بالنسبة للإناث) أرضًا خصبة مثالية لجميع أنواع **الاضطرابات المحلية**. فكانت المشكلة الأولى الأكثر إلحاحًا هي **الإرهاب** –بالرغم من تسديد قوات الأمن ضربات تكتيكية ناجحة لأوكار الإرهاب على أرض الواقع– ومازالت قائمة؛ والسبب في ذلك جزئيًا أن جميع الدول تستخدم طرق قمعية للغاية لمكافحة الإرهاب وبالتالي هناك تجديد مستمر لمجموعة من المجندين المحتملين. على الجانب الآخر قد فشلت بعض الدول في قطع جذور شبكات الإرهاب. بينما تمكنت الدول التي لديها الأموال الكافية والآليات اللازمة من تنفيذ إجراءات صارمة ضد الشبكات الإرهابية؛ مثل المملكة العربية السعودية والمغرب اللذين نجحوا في تضييق الخناق على البؤر الإرهابية ووضعها في مأزق حرج. بينما دول مثل مصر والجزائر مازالوا إلى حد ما تعاني من الإرهاب دون إيجاد حل جذري له. وأخيرًا تلك الدول التي شهدت عنف مطول وشهدت انهيار تامًا إلى حد ما مثل ليبيا، وسوريا، ولبنان، واليمن، والعراق حيث يشبه في كلٍ من تلك الدول أنها تنازلت عن قطاع من أراضيها لتلك الشبكات الإرهابية. وعلى العموم يحاولون احتواء تلك المشكلة بدلاً من معالجتها. وقد واجهت الدولة الإسلامية حديث العهد التي نشأت في عام 2014 من هزائم مبرحة في العراق بعد انسحابها من سوريا ولكنها مازالت تناضل. ولكن العامل الاكبر في بقاءها هو مصلحتها مع القاعدة وفروعها العالمية أدى إلى إمدادها بالأموال والمعدات التي ساعدتها في استعادة ما خسرته في أوائل عشرينيات القرن الحالي. وبالرغم من ذلك لم تختفي أذرع الدولة الإسلامية تمامًا وبالرغم من ذلك اقتصرت ضرباتها على الأراضي العراقية مما أسهم في تهدئة المخاوف الإقليمية من توسع الخلافة الإرهابية.

على الصعيد المحلي، تؤثر جماعة الإخوان المسلمون الحقيقيون (التي نشأت بعد انشقاق قيادات الإخوان المسلمون حول مسألة استخدام العنف) تأثيرًا فعالاً بخاصة في الجامعات المصرية، والأردنية، والقطرية فيما يتعلق بتجنيد المتطوعين ولكنها ليست بمثابة حركة فقط. فقد نشأت وتقسمت عدة منظمات جهادية واسموا أنفسهم مسميات مختلفة على مدى العَقد الماضي، ولكن هدفهم واحد: ضرب الدول العربية في مقتل مستهدفين تغيير النظام وإقامة شكل من أشكال الدولة الإسلامية. وبالرغم من ذلك فشلت تلك

الجماعات لتكوين كيان متماسك ومتسق وأحيانًا تنغمس في اقتتال تدميري ذاتي. فإن قدرتها على إلحاق الضرر محدودة، ولكنها وجهت ضربات مضرة بالإصلاح السياسي والاقتصادي.

ولكن الجانب الإيجابي أن مكافحة الإرهاب وحدت الدول العربية على قلب رجلاً واحد في هذا المجال على الأقل. فقد تأسست هيئة الشرطة العربية (Arabpol) بعد التهديدات الإرهابية ضد المعرض الذي أقام في الإمارات العربية المتحدة عام 2020، وضد كأس العالم المقام في قطر عام 2022. تركز هيئة التنسيق تركيزًا رئيسًا على تبادل المعلومات فيما يتعلق بالمسائل الاستخباراتية بين الشرطة العربية ورؤساء وكالة الأمن، ولكنها في الآونة الأخيرة انتهت من تحرير مذكرة الاعتقال العربي. بالرغم من ذلك لن تكون جميع الدول العربية جزءًا منها – وبالرغم من أنها ستستغرق وقتًا لتحديث ومواءمة أنظمة مراقبة الحدود المختلفة – فإنها بمثابة إنجاز في التكامل العربي جنبًا إلى جنب مع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الكبرى. فهناك بصيص آمل يتمثل في هيئة الشرطة العربية (Arabpol) فهي بمثابة الخطوة الأولى نحو المزيد من حرية التنقل في المنطقة، ولكن لازالت لوائح التأشيرات كما هي دون مساس – في الواقع، ويخشى العديد من وزراء الداخلية العرب من فتح الحدود معتقدين أنه سيجعل مكافحة الإرهاب أكثر صعوبة، ولقد حذروا من ذلك.

لازال يتواجد منفذ آخر للإحباط الشباب وهي تلك مظاهرات واسعة النطاق التي تجري كل عام في 17 ديسمبر/ كانون الأول: ذكرى حرق محمد بوعزيزي نفسه في تونس. في عام 2020، وتزامنت – الذكرى العاشرة له– مع **ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية** التي تلت ارتفاع في أسعار النفط (نتيجة لاستمرار تعطل الانتاج النفطي الليبي والسوري): بين عشية وضحاها تضاعف أسعار الخبز والغذاء وأسعار النفط ثلاثة أضعاف في مصر والجزائر، فلم تنجح أيًا من الدولتين في حتى ذلك الوقت في طرح إصلاحات للحد من الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة. وسار مئات الآلاف من المتظاهرين في شوارع القاهرة، وقد واجهتهم قوات الأمن الداخلي بالقمع الهمجي. بينما كُبحت المظاهرات في كلٍ من عمان، والجزائر، وبيروت، والرباط بعنف أقل، ولكن أدى ذلك إلى فضح الوعود جوفاء للإصلاح السياسي.

الشكل رقم (10) معدل الاعتماد على البقوليات المستوردة عام (2009)

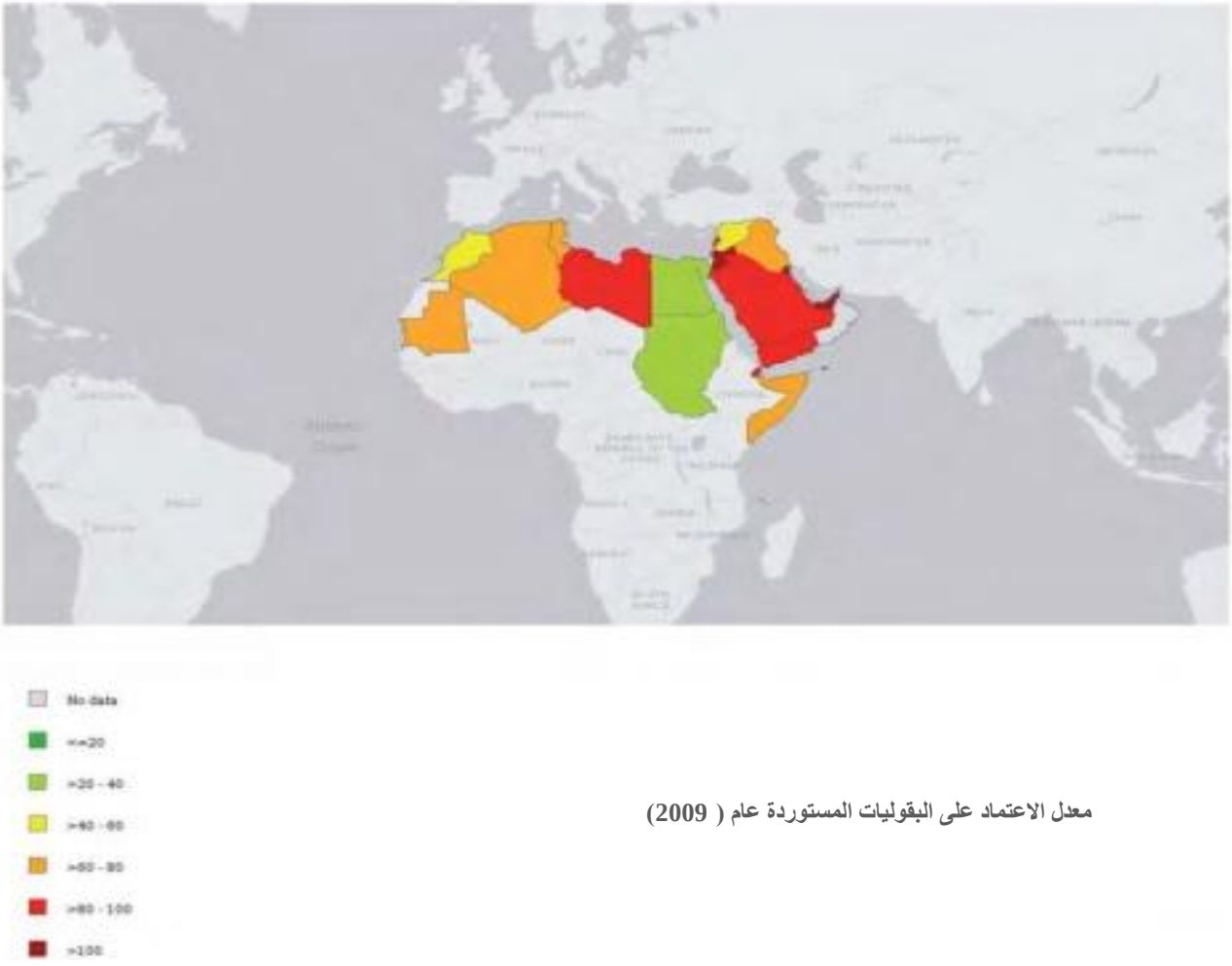

معدل الاعتماد على البقوليات المستوردة عام (2009)

مصدر البيانات: المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والمجموعة الاستشارية لمراكز البحوث الزراعية الدولية (CGIAR)
– الأمن العربي وأطلس تنمية الغذاء. (www.arabspatial.org ، 2014)

كنوع من أنواع التضامن، حمل مئات الآلاف من المتظاهرين لافتات في تونس تحمل شعار "لقد تمكنا، إذن تستطيع ذلك"، مشيرين إلى أن **تونس** هي الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في الانتقال من **الحكم الانتقالي إلى الحكم الديمقراطي** . ولكن هذا الطريق لم يكن أحدى الطرق الممهدة: مثل الدول العربية الآخرى، كافحت تونس الإرهاب المتأسلم وبخاصة بعد ارتفاع عدد العائدين من الحرب الأهلية السورية وتلك الأعداد التي تسللت من حدود ليبيا المجاورة. العاملين الاساسين اللذين أنقذوا تونس من هذا الوضع: أنها شرعت أولاً في إصلاح القطاع الأمني في عام 2014، بما في ذلك إنشاء أمين مظالم للقوات المسلحة والشرطة وإنشاء قطاع الخدمات الشرطية في وقت لاحق، بالإضافة إلى إنشاء رقابة مدنية، فضلاً عن زيادة في رواتب الجيش وأفراد الشرطة، وتحديث المعدات ومراجعة الإطار القانوني. وكان ذلك بمثابة حجر الاساس لمكافحة الإرهاب والجريمة والذي لم يكن فقط كافيًا بل مدعومًا من قبل قطاعات كبير من السكان وبناءٌ عليه انخفضت مجموعة المتطوعين المحتملين. والعامل الثاني اللذي ساعد في انتقال تونس هذه النقلة هو ازدهار سوق سياسي واسع الأفق للأفكار. وقد مرت تونس بجولتين من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 2019 و 2024 سيطر عليهم على حد سواء حزب النهضة وحزب نداء تونس. وبجانبهم مجموعة مؤتلفة من عدة أحزاب متوسطة الحجم. أحدهم حزب الخلافة– والذي يشتبه في كون أفكاره قريبة من الأيديولوجية الجهادية– والذي يشارك في النظام السياسي بنسبة 5% من الأصوات وبالتالي دمجت في الاختيار. ولكن مازال هناك طرق مطرحة أمام تونس للمضي قدمًا في الإصلاح والتنمية الاقتصادية ومازال نموذجها مثالاً مستمرًا لتقديم الإلهام الإيديولوجي لمعارضي النظام في الدول العربية الآخرى.

ولكن واجهت الدول العربية الآخرى تحديات أكثر صعوبة من الأفكار العابرة للحدود؛ عدم الأمان في سوريا وليبيا، وتسلح إيران بالسلاح النووي **يزعزع استقرار المنطقة** ككل.

الآن بلغ عمر **الحرب الأهلية السورية** خمسة عشر عام ولازال تأثيرها ممتد على لبنان والعراق والأردن من الناحية الاقتصادية ولكن الوضع الأمني مستقر بسبب الجمود الإقليمي. حيث تنتمي المدن الرئيسة والمدن الواقعة على شريط ساحل البحر المتوسط إلى النظام الحاكم بينما المناطق المتبقية تقع تحت وطأة حكم الميليشيات الثلاث الرئيسة وحلفائهم الأقل قوة. وقد فشلت ثلاث اتفاقيات سلام منذ اندلاع تلك الصراع في أعقاب الربيع العربي ولكن الاحتمالات الآن أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى. فقد أعرب ماهر الأسد –الذي تولى الحكم بعد وفاة أخيه في 2020– عن استعداده لقبول قوة تحقيق السلام الدولي؛ بينما المشكلة الآن تكمن في أن قوى المعارضة مفككة، في واقع الأمر، كان هناك صراع داخلي بين قوات المتمردين أنفسهم.

أدى إعياء الحرب، والدمار الكبير، وتراجع الدعم من الخارج لجميع الأطراف المعنية إلى إدراك عدم فوز أيًا من الأطراف عسكريًا. فقد ألقى 600،000 سوري مصرعهم وقد فر نحو 4.6 مليون سوري من البلاد خلال الخمسة عشر عام الماضيين. [1] بينما يجرى تدخل جماعة الدول العربية بالقوة لإيجاد بنود اتفاق مرضية لجميع أصحاب المصلحة، ولكن لازال هناك عقبة رئيسة واحدة لم يتغلب عليها بعد: لم تلتزم أية قوة خارجية حتى الآن بتنفيذ مهمة تحقيق السلام الضروري لجميع الاطراف لنزع أسلحتهم. فيقدر عدد جنود القوات اللازم بنحو 320،000، وهذا العدد كثير من الدول تجد صعوبة في حشده. بمجرد تواجد هذه القوة، يمكن إعادة بناء سوريا من جديد: أكثر من 70٪ من سكانها يعيشون الآن تحت خط الفقر، وتراجع التجارة بنسبة 40٪ مقارنة بإحصاءات قبل نشوب الصراع، في حين أن قطاعات كاملة مثل الصناعة والرعاية الصحية، والسياحة، والزراعة قد تضررت تضررًا كليًا. توقعات تتنبأ التوقعات أن سوريا تحتاج من عقدين إلى ثلاثة عقود لاستعادة بنيتها التحتية وقطاع التجارة ومعدلات التنمية البشرية بشكل عام. فقد سلبت الحرب البلاد مليارات عددية باعتبارها تكاليف مباشرة ونحو مليار من فرص الإنتاج الضائعة.

1 أخذت هذه الأرقام عن الحرب الاهلية بانجولا (1975–2002) وتأثيرها النسبي على سكان البلاد.

الشكل رقم (11) الانهيار العربي الداخلي

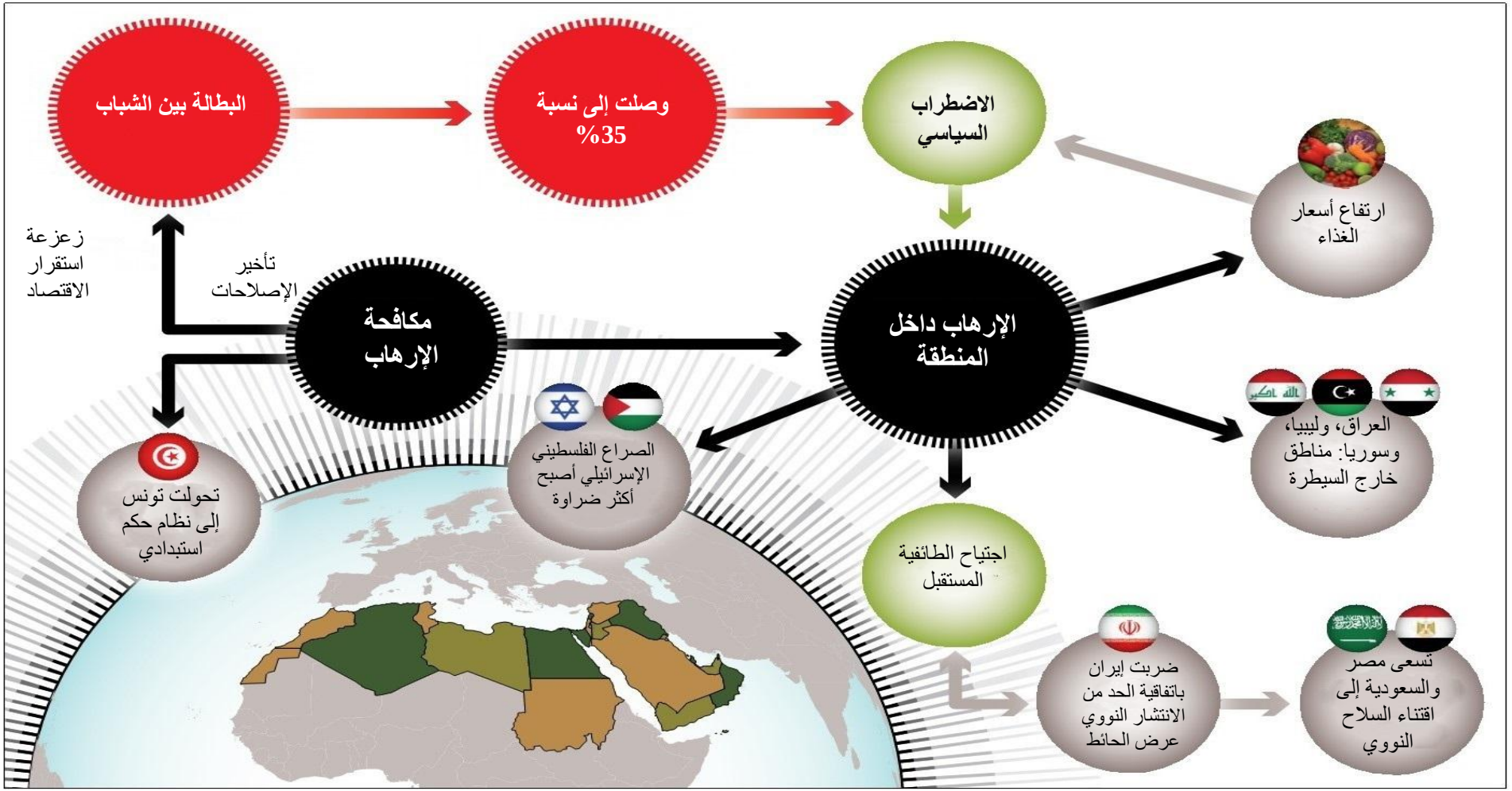

مصدر البيانات: معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية

في المقابل، تتعافى ليبيا بخطى بطيئة من العنف اللذي طال أمده والذي أعقب الإطاحة بالرئيس معمر القذافي. الآن تحت سلطة ممثل الأمم المتحدة السامية، لا تزال تواجه ليبيا مجموعات كبيرة من الاضطرابات والإرهاب في جميع أنحاء البلاد. ونتج إلى حد كبير عن جهود الوساطة الدولية الحثيثة الاستقرار السياسي الجزئي والذي أعاد العملية الديمقراطية إلى مسارها الصحيح، ولكن لا يزال الكثير لإصلاحه. تعرقل إعادة بناء قوات الأمن في ليبيا عدة مرات منذ نهاية الصراع وذلك بسبب عنف الميليشيات والجمود السياسي، ولكنها تحرز تقدمًا. إنتاج النفط في ليبيا– كان إنتاج النفط قبل الحرب يقدر بنسبة 1.6 مليون برميل يوميًا، بينما يتراوح الآن فيما بين 500،000 و 800،000 برميل يوميًا– ما زال غير كافي لتوليد إيرادات كافية لإعادة بناء البنية التحتية المتدمرة في البلاد، نصفها دمر خلال الحرب وتداعياتها، ولم يعاد تأسيسه أبدًا.

ويبقى الصراع **الفلسطيني الاسرائيلي** محتقنًا على التوالي، ومع هذه الاضطرابات المتكررة تعيد للأذهان ذكرى الانتفاضة الأولى والثانية. في حين لم تتمكن اسرائيل من عقد اتفاق مع حماس لوقف العنف، وشلت عملية السلام من خلال الجمود السياسي من الجانبين.

ومازال الملف النووي لدولة **إيران** يزعزع استقرار دول الخليج. وتعتبر طهران الآن دولة نووية غير معلنة، أو على الأقل دولة مؤهلة ذات قدرة على اقتناء سلاح نووي في وقت قصير جدًا. لا تثق في نوايا دول الجوار، استثمرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي أكثر في ميزانيات الدفاع، وشاركوا في الخطاب العدواني والطائفي نوعا ما. وهذا بدوره شجع حزب الله في لبنان و ميليشيات الشيعة في العراق. ولا يزال عدم الاستقرار السمة المهيمنة على المنطقة.

الانهيار العربي الداخلي

في عام 2025 ، تراجع العالم العربي في عدة مناحي، قد رجع الزمن إلى الوراء وعادت التنمية إلى سابق حالها خلال العقود الماضية، ومحوت التقدم الهام الذي أحرز أثناء القرن العشرين. حيث ذهب كل شيء أدراج الرياح؟

فكان عام 2014 بمثابة النقطة الفارقة الذي بدأت المنطقة العربية الانحراف عن المسار الصحيح، عندما ظهرت الدولة الإسلامية في المشهد الإقليمي (بدلا من اقتصارها فقط على المشهد العراقي) مما حصر المنطقة كلها في حالة من الاضطراب الشديد. ركزت الدول على محاربة الإرهاب مهما كلفها، فأهملت الدول العربية تنفيذ الإصلاحات الهامة التي من شأنها خلق فرص عمل، وتحفيز الابتكارات والتنويع الاقتصادي، والإسهام في النمو، وتعزيز الاستقرار. وأنذرت التوقعات المتفائلة بنسبة نمو 5%، وانخفاض أسعار المواد الغذائية مؤقتًا كانت جزءًا من المشكلة: الثقة في التوقعات الإيجابية التي توقعها المتنبئون الاقتصاديون؛ مهد صناع القرار إلى تأجيل الإصلاحات. ولكن بدلا من نمو الاقتصاد العربية التي قد بدأت للتو في التعافي من اضطرابات أحداث عام 2011، تراجعت مرة آخرى لعدة عوامل: مزيج من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، والإعانات غير المستدامة، وتأثير **أسعار المواد الغذائية** نتيجة لظاهرة النينيو المناخية والديون المالية التي شلت اقتصاد الدول العربية تقريبًا، حتى تلك التي لم تعاني من اضطرابات واسعة النطاق.

أدى الإرهاب والاضطرابات المتكررة إلى انخفاض حاد في **الوظائف المطرحة في مجال صناعة السياحة**؛ العلامات الأولى لتغير المناخ بدأت في التأثير سلبًا على القطاع الزراعي ذو الأداء الضعيف بالفعل. ونتيجة لهذا الوضع المزري، لم يؤجل صناع القرار الإصلاحات فقط بل اتخذوا تدابير للتخفيف من الوضع فورا من خلال طرق إنتاجية عكسية وضارة. وتضخم دعم الوقود والغذاء من 6٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى ما يقرب من 20٪ في عام 2025 في مصر والأردن واليمن. وعلى الرغم محاولة تنفيذ الإصلاحات من جديد في عام 2014، لازالت مصر تنفق سبعة أضعاف أكثر على الدعم بدلاً من التركيز على الرعاية الصحية. واضطرت إلى دعم المواد الغذائية دعمًا كبيرًا بعد الزيادة الحادة في أسعار الخبز في عام 2018 (نتيجة لتصاعد وجيزة في أسعار النفط العالمية الناجمة عن هجمات إرهابية شنتها الدولة الإسلامية متزامنة على تكرير النفط في كلٍ من العراق وليبيا والجزائر).

وينطبق الأمر نفسه على اليمن، حيث تراجعت عائدات النفط لديها والتي غالبًا تستهلكها كلها تقريبًا في الدعم من الوقود والمواد الغذائية. بينما إصلاح الدعم في عام 2014 في تونس كان أكثر نجاحًا، فإن المدخرات المكتسبة لم تساعد في خلق وظائف على النحو المأمول. انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى 0.3٪ في تونس، و 0.8٪ في المغرب، وإلى 4.3٪ في مصر، وإلى 3.3٪ في الأردن، وإلى 10.7٪ في اليمن.[2] ساهمت هذه الدول في ازدياد معدلات البطالة بدلا من خلق فرص عملز. فقد كان معدل البطالة بين الشباب نحو 28٪ في العقد المنصرم، بينما ارتفع اليوم إلى 35٪. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر المتزايدة في كلٍ من المغرب ومصر حتى عادة إلى مستوياتها في عام 1990.

الأوضاع في اليمن متدوهرة تدهورًا حادًا، حيث مستويات الفقر مرتفعة منذ التسعينيات ومستمرة في الارتفاع؛ ويرجع ذلك لتراجع إنتاج النفط سواء بسبب نضوب الموارد الطبيعية، وانعدام الأمن المتوطن.

شهدت اليمن في العقد الماضي أكثر من خمسمائة هجوم في عام واحد على البنية التحتية للطاقة؛ فتعرضت لهجمات لم تستطع ردعها بسبب قطاع الأمن المنهك، والذي يعاني من نقص في التمويل، والذي تتخلله الرشاوى. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني اليمن من العجز في خطوط الأنابيب البرية والاعتماد على الصهاريج للصادرات مما جعلها عرضة للقرصنة في البحر الأحمر، اتجاه بدأ في عام 2011 واستمر في بث القلق ليس فقط في اليمن ولكن في كل الدول التي تستخدم طريق البحر الأحمر للنقل التجاري. ولازالت الأوضاع مزرية؛ فرجعت مستويات الفساد إلى مستوياتها في 2000؛ وأصبح الحصول على الوظائف والرعاية الاجتماعية يعتمد بشكل متزايد على العلاقات الشخصية أو في الواقع على الرشاوى. كانت ظاهرة الطائفية غير معتاد عليها قبل سنوات قليلة، ولكناه أصبحت الآن مشكلة واسعة النطاق في اليمن، وأيضا: استغل كل من الحوثيين والقاعدة في شبه الجزيرة العربية الانقسامات بين السنة والشيعة فيما بين المواطنين القانتين في اليمن لأغراض طائفية.

لكن الشغل الشاغل لجميع الدول العربية هو **البطالة بين الشباب** والتي وصلت لأعلى معدلاتها. في ظل مناخ يتسم بالقمع القاسي للمعارضة السياسية والضغط المتزايد على الشبكات الإرهابية، اتجه الشباب العاطلون عن العمل إلى الانضمام إما للشبكات الإرهابية الإقليمية أو شاركوا في مظاهرات منتظمة وعنيفة في الشوارع ضد الحكومات. الخلافة: المنظمة التي خلفت الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويعتقد أن تلك المنظمة بدأت العمل في معظم الدول العربية، وشنت العمليات الإرهابية التي تتراوح ما بين إطلاق النيران أثناء الكر والفر والتفجيرات واسعة النطاق. وتكالبت الجهود لتضييق الخناق على هذه الشبكات الإرهابية بتكلفة عالية، ليس فقط من الناحية العسكرية ولكن أيضا الاقتصادية.

2 أرقام صدى معدلات النمو اعتبارا من عام 2011، فترة آخرى من عدم الاستقرار.

الشكل رقم (12) تقييم وكالة الطاقة الدولية لتوقعات السوق النفط

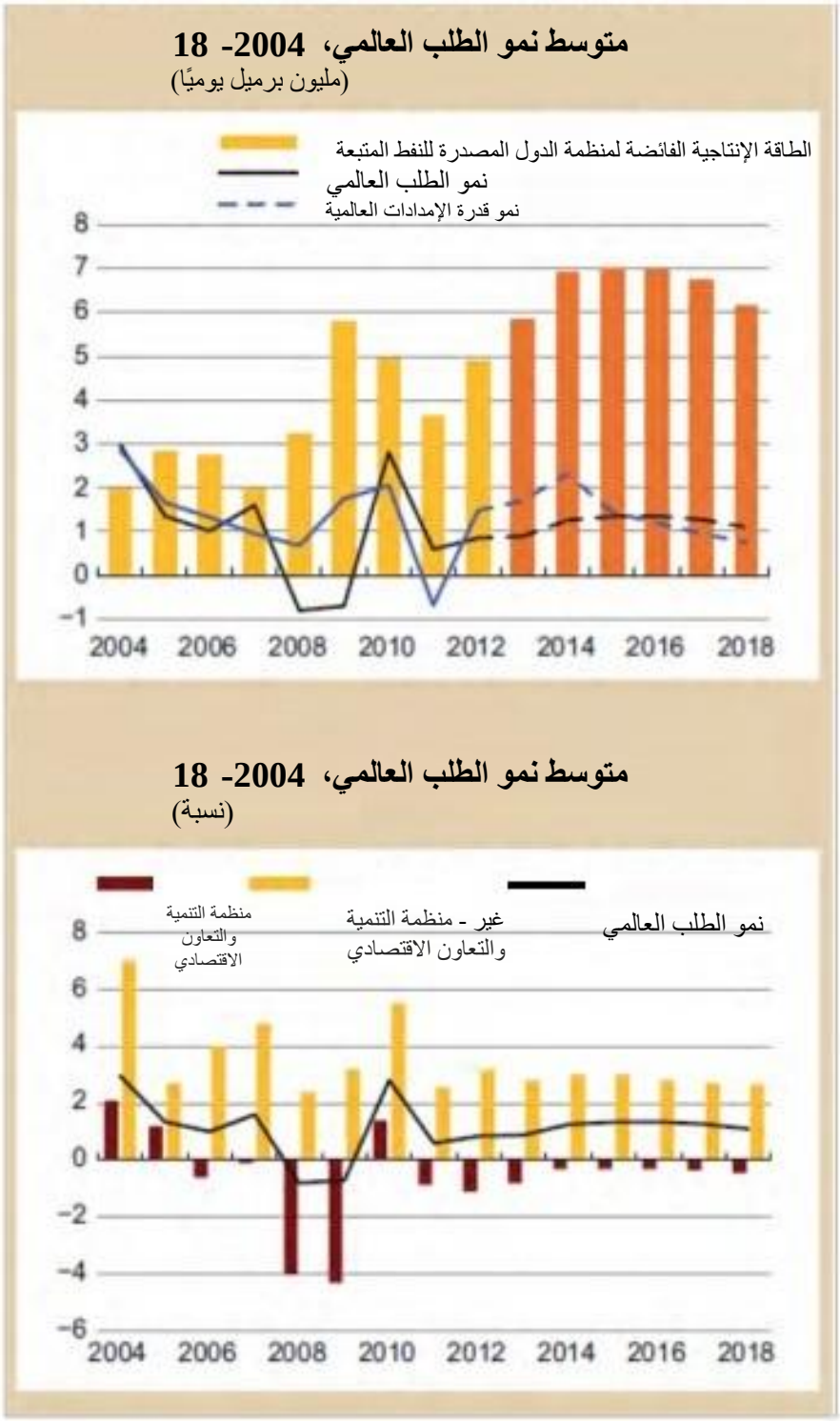

مصدر البيانات: مستندة إلى معلومات مأخوذة من تقرير © Medium-Term Oil Market Report لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي/ وكالة الطاقة الدولية 2013.

نتيجة لديناميكية الحلقة المفرغة، لم تكن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي المنخفض سوى سبب ولكنها أيضا نتيجة لانعدام الأمن المستمر: أدى القمع السياسي إلى تضييق النقاش وتقليص مساحة الأشغال العامة. ولكن ربما الدولة الأسوأ تنمية هي **تونس**، التي ظهرت على خارطة الديمقراطية منذ 15 عاما فقط، إلا أنها عادت إلى نظام استبدادي إلى حد ما. وبعد عدة سنوات من عدم الاستقرار وتصاعد الإرهاب، انتخب التونسيون رئيس الأركان السابق رشيد عمار لرئاسة البلاد في عام 2019؛ وجهت أصابع الاتهام لحزب النهضة وأنصاره مدعين أنهم لهم صلات مع شبكات إرهابية إسلامية، مما يساهم في تزايد الخطاب العنصري في خضم المشهد السياسي. في حين لا تزال تونس ملتزمة رسميًا بالديمقراطية ومبادئها، لكنها تجد صعوبة على أرض الواقع في التوفيق بين هذا الوضع مع مساحة أكبر للأشغال العامة المستقطبة. أجلت الأجهزة الأمنية– الداخلية والخارجية على حد سواء– الإصلاح في ضوء مكافحة الإرهاب والشبكات الإجرامية، واتهامات التعذيب والسلوك غير القانوني الظاهرة للعيان بانتظام.

الوضع الخطير في تونس؛ جزء منه ناجم عن تضافر الجهود لعرقلة عملية التحول الديمقراطي فيها. ووقعت دوائر الاشتباه على القوى الإقليمية مثل الجزائر ومصر واشتبه في مساهماتهم بفعالية في تدهور الأحوال الأمنية بتونس من أجل العودة بها إلى صفوف تلك الدول العربية التي تحارب الإرهاب الإسلامي بنشاط. ترى الخلافة الجهادية الديمقراطية التونسية ليس عقبة أمام هدفها النهائي وهو إقامة دولة إسلامية، ولكن ترى أيضا أنها مرتعًا للكفر والدعارة والزنا وبناءٌ عليه شنت حربًا ضارية من أجل العفة والحجاب. [3] تصريحات مثل هذه شجعت القوات الأمنية التونسية ليس فقط على التصرف بوحشية ضد الإسلاميين، بل أدى ذلك إلى إخافة المستثمرين والسياح الأجانب وبناءٌ عليه أصبح الاقتصاد التونسي في حالة يرثى لها.

كما هو الحال دائمًا، امتد انعدام الأمن الإقليمي إلى الدول التي كانت بمنأى عن ذلك في البداية؛ بالنسبة لتونس والجزائر، تحولت **ليبيا** إلى كابوس جماعي؛ تحولت بشكل فعال إلى مساحة كبيرة تسيطر عليها الشبكات الإجرامية وتعمل فيها المنظمات الجهادية بحرية. وجاء ذلك نتيجة لمحاولة فاشلة آخرى للحوار السياسي في عام 2020 وهجوم إرهابي على مقر الأمم المتحدة في ضواحي طرابلس؛ حاليًا ليبيا في حالة استفاقة من الغيبوبة السياسية. المؤسسات المقعدة مثل المؤسسة الوطنية للنفط لا تزال تعمل وفقًا للحد الأدنى من القدرات ساعية إلى توفير انتاج نفط منخفض ولكن دائم مع قوات الميليشيات، ولكن في سائر البقاع الآخرى من ليبيا يسيطر عليها على الصعيد المحلي قوى خارجة عن سيطرة طرابلس. بعض الميليشيات، مثل تلك التي المليشيات في الزنتان ومصراتة، وبدأت في إنشاء هيئات إدارية لإدارة البنية

التحتية وحتى الرعاية الصحية؛ بينما يركز آخرون على الأعمال التجارية من الخطف وبيع الأسلحة. على الرغم، يبدو أن العنف الليبي تحت السيطرة ولكنه يشكل مصدر قلق لكل من شمال أفريقيا وأوروبا. وقد اجتذب الفراغ الأمني في البلاد الجماعات الاسلامية التي استغلته كميدان تدريب، وشبكات الاتجار بالبشر التي تعمل على تهريب المهاجرين عبر البحر المتوسط.

3 حلم الدولة الإسلامية "الخلافة" أصبح حقيقة للجهاديين التونسيين، المونيتر، 8 يوليو/ تموز 2014

معظم هؤلاء المتاجرين من أصل تونسي وليبي، في حين أن المهاجرين أنفسهم هم من البلدان الأفريقية في جنوب الصحراء الكبرى. ظلت أعداد المهاجرين مستقرة وعالية بنحو 200،000 سنويًا خلال العقد الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، عادت القرصنة إلى البحر الأبيض المتوسط. لم يغامر القراصنة الليبيين (إلى حد كبير المنتمين لسلاح البحرية لبعض الميليشيات) كثيرًا ولكن حاولوا السطو على (وإدارة) السفن التي تحمل البضائع من وإلى أوروبا. وعلى النقيض من القراصنة المتواجدون في بقاع مختلفة، لا يسعى القراصنة الليبيون إلى اختطاف أفراد طاقم السفينة والسفينة لابتزاز الحكومات للحصول على فدية. بدلا من ذلك، فإنهم إما يسرقون البضائع أو في الواقع السفينة بأكملها، وغالبًا تلك السفن التي تلائم نقل النفط المنتج من محطات التي تسيطر عليها الميليشيات. ظلت أسعار النفط العالمية مستقرة فقط في المملكة العربية السعودية وكذلك الكويت واللذين واصلوا في زيادة الانتاج الخاص بهم، وتخزين المؤقت القابل للتطاير الناتج عن إنتاج النفط العراقي والليبي غير المنتظم. ولكن ثمن الاستقرار عال التكلفة، مع ارتفاع أسعار النفط العالمية العالية بنحو 100 دولار للبرميل. لحسن الحظ، قد توقف الطلب العالمي الآن مما ساعد في كبح تصاعد الأسعار المتصاعد من خروجها عن السيطرة.

وبالنسبة للجزائر، إن أخبار المماطلة في أسعار النفط العالمية ليست جيدة إلى حد كبير: فإن اقتصادها المتداعي بالفعل يدعمه قطاع المحروقات (الهيدروكربونات) بشكل رئيسي، وما زالت تقاتل في ظل ارتفاع الإنفاق الاجتماعي (ارتفعت في عام 2011)، والتوسع المستمر لميزانية الدفاع.

الشكل رقم (13) توقعات أسعار النفط المستندة إلى الخيارات

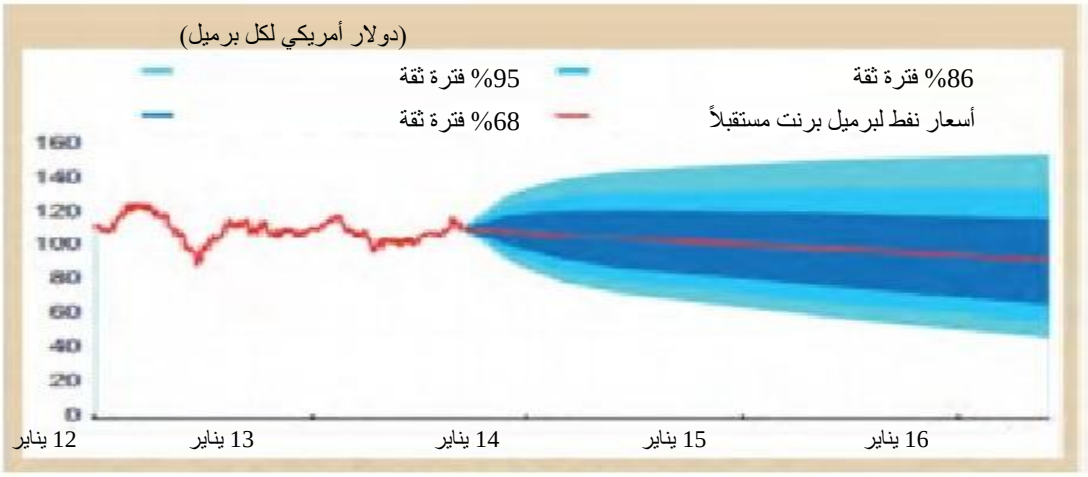

مصادر: بلومبرغ، L.P؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي IMF، التي نشرت في World Economic and Financial Surveys، "توقعات الاقتصاد الإقليمي – الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" (صندوق النقد الدولي، نوفمبر 2013)

*مأخوذة عن توقعات أسعار النفط المستندة إلى الخيارات في12 سبتمبر عام 2013

كانت الجزائر أول دولة أفريقية أنفقت أكثر من 10 مليار دولار على الدفاع منذ عام 2014، بلغت مشتريات الجزائر من الطائرات بدون طيار والطائرات الهليكوبتر والطائرات المدفعية ذاتية الدفع جميعها موجهة لمكافحة فرع الخلافة المغاربي في جنوب الصحراء في البلاد. في غضون ثلاث أعوام، رفعت الجزائر ميزانية الدفاع بنسبة 6٪، مما أضطرها إلى زيادة عجزها المالي إلى حد كبير. بينما وقع النظام في شرك الصراع الداخلي، والإصلاحات العاجلة، مثل تنويع الاقتصاد، وينتهي الأمر عادة بالتأجيل مرارًا وتكرارًا.

بالرغم من أن الوضع المالي للجزائر أفضل نوعا ما من ليبيا أو من تونس، أعاقت معركتها ضد خطر الإرهاب أي محاولات الإصلاح السياسي أيضا.

لكن الصراع سائد ليس فقط في شمال أفريقيا: على الرغم من اقتراب الحرب الأهلية في **سوريا** من نهايتها الآن، بعد 15 عامًا، فأنه لم يحدث على أساس تسوية المفاوضة والتي تلت استسلام الجيش السوري الحر، أشار الرئيس ماهر الأسد بالفعل إلى انحراف محتمل من الجيش السوري إلى لبنان لطرد

أي قوى معارضة المتبقية هناك. بالإضافة الى ذلك، لازال النظام السوري غير قادر على السيطرة الكاملة على أراضيه. مازالت الجماعات الإرهابية المتحالفة مع الخلافة تنفذ عمليتها في جميع أنحاء البلاد وعلى استعداد لعرقلة هذه العملية. كانت حصيلة الحرب الأهلية في سوريا مروعة: لقد توفي 1.23 مليون سوري ونحو 614,0000 فروا من البلاد خلال تلك الخمسة عشر عامًا. [4] فلن يقتصر بناء سوريا على بناء البنية التحتية فحسب، ولكن قطاعات كاملة مثل السياحة أو الصناعة، وسوف يستغرق ذلك عدة عقود. بينما الأمر الأكثر إزعاجا؛ السلام الحالي يبدو أجوف وهاش لجذب المستثمرين الأجانب، في حين يبذل النظام مزيدًا من الجهود لتعزيز قوته في التركيز على إعادة الإعمار.

وقد شقت الحرب الأهلية في سوريا شقًا كبيرًا في الاقتصاد الإقليمي، لا سيما في لبنان والأردن.

استطاعت الأردن التخفيف من بعض الآثار المترتبة لغياب السوق السورية والتركية كما فتحت المملكة العربية السعودية سوقها لاستقبال الفاكهة والخضروات الأردنية في عام 2014، ولكن انخفضت الصادرات بشكل كبير. وقد ساهمت المساعدات التي قدمتها دول الخليج في بقاء الأردن على قدميها، كما زادت الواردات لاستيعاب اللاجئين الذي وصل عددهم إلى 800،000؛ خسرت نسبة 1٪ من نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا نتيجة للصراع وعانت من ارتفاع التضخم. بينما فقد لبنان نسبة 2.9٪ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنويًا منذ بدء النزاع، والآن يبلغ عدد سكانها نحو 170،000 يعيشون تحت خط الفقر. وتضاعفت معدلات البطالة فيها إلى 20٪، مما ترك آثرًا سيئًا في الشباب. هذا فقط جزء من نتيجة تدفق اللاجئين العالي (وصل الآن إلى 2 مليون دولار). تعطل التجارة اللبنانية وانخفاض معدلات السياحة هي أيضا نتيجة للحرب الأهلية المجاورة. وقد ضغطت بشدة على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية الهشة: ارتفاع عدد اللاجئين، من بينها المقاتلين المتمردين السابقين والإرهابيين المشتبه بهم، مما أدى إلى عودة ظهور الميليشيات المسيحية. بدأ حلفاء رئيس الجمهورية ميشال عون الانضمام إلى حزب الله في حربها ضد الجماعات الجهادية السنية. مما يعيد أحداث عام 1975، تقسمت البلاد مرة أخرى إلى أقاليم طائفية يديرها أمراء الحرب. الطائفية: كانت دائمًا مشكلة كامنة في لبنان– وتفشت الآن– وانتشرت في جميع أنحاء المنطقة. على الجانب الآخر في العراق حفز الاتفاق غير المرضي في عام 2015 العديد من الجماعات السنية لحمل السلاح مرة آخرى ضد الحكومة المركزية.

فإن **الصراع الفلسطيني الإسرائيلي** امتدادًا التطورات الإقليمية المحيطة: البؤرة المتسعة من العنف والقمع امتدت أذرعها إلى أبعاد جديدة معرقلةً لأي محاولات لتحقيق السلام ولكنها تأجيج الدعوات الإقليمية لتخاذ إجراءات رادعة ضد إسرائيل.

4 هذه الأرقام مأخوذة عن نتائج الحرب الأهلية اللبنانية (1975 –1990) وتأثيرها النسبي على سكان البلاد

عزز سلاح **إيران** النووي– أنجزته بعد إغفالها لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية– التوترات الطائفية ليس فقط في اليمن ولبنان ولكن في أماكن أخرى: استكشفت المملكة العربية السعودية ومصر خيارات لشراء الأسلحة النووية لأنفسهم أيضًا؛ حماس وحزب الله–حلفاء إيران غير التابعين للدولة– تقتني الآن الصواريخ الباليستية.

١. النهوض العربي

بدأ عصر النهضة العربية بعد خمس سنوات من الربيع العربي: كما في الاقتصاد العالمي وعلى وجه الخصوص بدأت منطقة اليورو في التعافي، وأثار التكامل الاقتصادي العربي نقطة التحول. أدى تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى، تخفيض تكاليف النقل بنسبة 5٪، واستبدال 20٪ من العمالة الأجنبية في الخليج بعمالة عربية إلى تحول تام في الاقتصاد العربي؛ في مصر، انخفضت معدلات البطالة بين العمال المهرة بنسبة 8٪، بينما في المغرب انخفضت إلى نسبة 7.2٪، وفي تونس إلى نسبة 6.9٪. فضلاً عن ارتفاع معدلات إجمالي الناتج المحلي في كل الدول العربية، ولكن بشكل خاص في مصر (نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.2٪) وتونس (4.2٪). بالإضافة المجموعة الشاملة للتكامل الاقتصادي، تمكنت العديد من الدول العربية (مصر على وجه الخصوص) من إجراؤ الإصلاحات التعليمية، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات البطالة بين الشباب إلى 18٪. على الرغم من أن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى المخطط لها والتي نفذت قبل عقد من الزمن، فإنه تنفذ بالكامل. بحلول عام 2016، وصلت المنطقة إلى ذروة غير مسبوقة سواء من حيث – القضايا التي تؤرق تقريبًا كل دولة عربية– معدلات البطالة بين الشباب والإرهاب. زادت الاضطرابات المتكررة على مدى عام 2015 أي تواجد مزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي سيليها. أدركت الدول العربية آخيرًا أن المشاكل التي تعاني منها المنطقة من حيث البطالة بين الشباب والإرهاب يمكن حلها آن واحد.

اقترحت عدة مبادرات طرق ممكنة يجب اتخاذها للخروج من الأزمة، ولكن فريق عمل المنتدى الاقتصادي العالمي المخصص للمنطقة، ومجلس الأجندة العالمية عن العالم العربي، كان لهم تأثير مهم على وجه الخصوص. ليس فقط في وضع مبادئ 'الرأسمالية الأخلاقية العربية' بل وتعزيز التنمية الاقتصادية تماشيًا مع دعوات تحقيق العدالة الاجتماعية والتي ذكرت في بنود 'خطة مارشال العربية'. مكررًا التجربة أوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، وتسمى الخطة خطة دبدوب ("خطة دبدوب" تيمنًا باسم أحد مؤسسيها–إبراهيم دبدوب– نائب رئيس بنك قطر الدولي) والتي أسست صندوق بقيمة 100 مليار دولار لاستعادة الاقتصاد العربية المترنح خلال فترة خمس سنوات حيث يديرها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقدم تلك الخطة الدعم الحيوي للدول العربية للقيام بالإصلاحات الضرورية بطريقة اجتماعية مستدامة مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

الشكل رقم (14) النهوض العربي

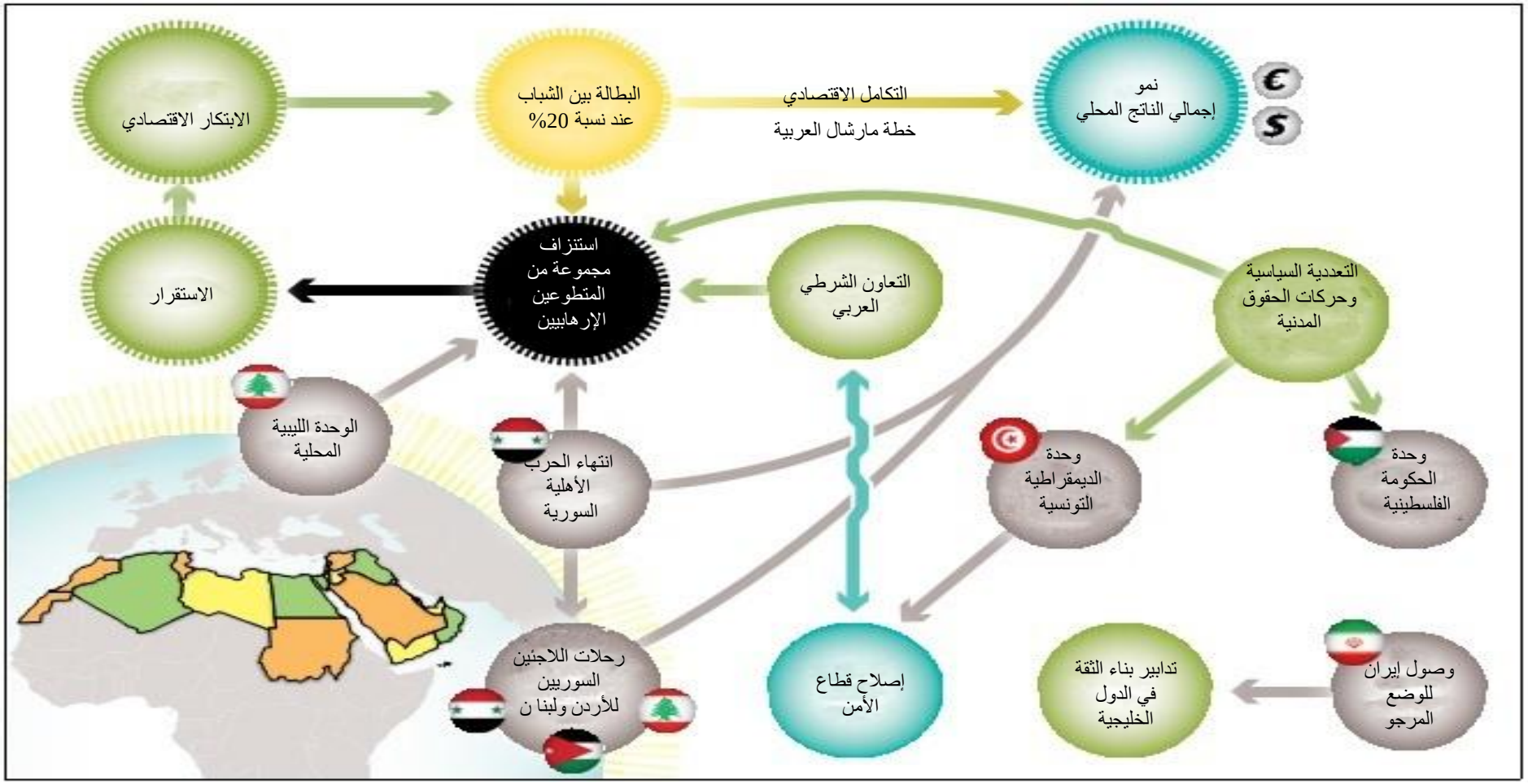

المصدر: معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية

انخفاض معدلات البطالة بين الشباب أدى إلى الاستنزاف السريع لمجموعة الإرهابيين المتطوعين المحتملين. بينما لا تزال الدول العربية تواجه تهديدات إرهابية محلية، فإن القضية الآن بمثابة مصدر ازعاج ولا تشكل تهديدًا استراتيجيًا فادحًا. استهدف المزيج من المشاركة السياسية بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب الفعالة قطع شريان الحياة للإرهابيين ولكنه في واقع الأمر أدى إلى تحسين التعاون العربي الذي نجح في مكافحة الإرهاب. ساهم تبادل المعلومات، ومذكرة الاعتقال العربي وإدارة الحدود المشتركة، ليس فقط في تحسين مجال الأمن بل ساعدت أيضا في بناء الثقة. في عام 2025 ، تدرس الدول العربية إنشاء قوة حفظ سلام تحت إشراف الجامعة العربية التي ستنشر "الخوذات الخضراء" للمرة الأولى في سوريا حيث مهد الطريق لتطبيق اتفاق السلام آخيرًا لإعادة أعمارها.

بشكل عام، قد خلق الأثر الإيجابي للتعاون الاقتصادي حافزا لمزيد من التعاون؛ فهو مشروع يحاكي منطقة شنغن في أوروبا (وتسمى "منطقة الإسكندرية" تيمنًا بالمكان الذي نوقش فيه لأول مرة) هو الآن قيد المراجعة. لا تزال معظم الدول العربية تفرض قيود للتأشيرة على موطنيها؛ ولكن الآن تسهيلات التأشيرة أصبحت في متناول اليد.

في نهاية المطاف أوشكت الحرب أأهلية في **سوريا** على الانتهاء من خلال وسائل تسوية سياسية. وتشمل تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين من جميع الأطراف المشاركة في النزاع، وأرسل مجلس إشرافي من الشيوخ من جامعة الدول العربية لهذا الغرض. ستتم كتابة دستور جديد خلال عام 2026. وفي النهاية، كان تحقيق السلام في سوريا نتيجة الإعياء من الحرب ليس فقط على هؤلاء الذين يقاتلون في البلاد، ولكن أيضا الأطراف الداعمة لكلٌ من الجانبين. بشار الأسد–يبلغ من العمر الآن 60 سنة– خارت قواه نتيجة لمرض السكري ومرض في القلب، وبالتالي لن يكون جزءًا من الحكومة الجديدة. هناك احتمال أن يكون لها تأثير إيجابي أيضا على لبنان والأردن والعراق لتحقيق الاستقرار في سوريا ليس فقط لأنها إعادة أعمارها سوف يؤدي إلى خلق فرص تجارية للشركات في جميع الدول الثلاث، بل أيضًا عودة ملايين اللاجئين ستفك الضغط عن لبنان بخاصة، وعن النظام الاجتماعي في الأردن وبنيتها التحتية، والسماح لتأجيل الإصلاحات الهامة خلال الصراع.

استهدفت حركة الحقوق المدنية في الأراضي **الفلسطينية** تشكيل حكومة وحدة وطنية تناقش الآن إمكانية تواجد اتحاد كونفدرالي بين الفلسطينيين – الاسرائيليين.

وقد استقرت **ليبيا** في الماضي بمساعدة كبيرة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. بعد عدة سنوات من عدم الاستقرار التي طال أمده، وأدى تضافر جهود كل من الجزائر، ومصر، وجميع قادة الميليشيات، وصناع القرار السياسي على طاولة المفاوضات. وقد عززت حركة الحقوق المدنية هذه المحادثات في مسيرة في شوارع طرابلس وبنغازي ومصراتة لنشر المطالب المدنية التي تنادي بنزع سلاح الميليشيات والمساءلة والحكم الفعال. لا يزال هناك الكثير يتعين تنفيذه فمازال جنوب ليبيا خارج عن سيطرة الحكومة، ولكن في نهاية الآمر وضع حجر الاساس لإعادة الأعمار.

لا تزال الاضطرابات السياسية بشكل عام تتواجد إلى حد كبير في جميع أنحاء المنطقة، لكنها لم يعد لديه نفس الآثر التخريبي. لم يؤد تنظيم المظاهرات في بلدان مثل مصر والجزائر إلى استقطاب المشهد السياسي كما كان يخشى في البداية، في الواقع، حدث العكس. وكانت بعض ظلال الإسلام السياسي أكثر تكاملاً من غيرها: السلفيين، في البداية وقع عليهم الاختيار من قبل النظام وشاركوا في انتخابات عام 2014 في مصر، ولكنهم في نهاية المطاف فقدوا هذا الدعم بسبب قبولهم القمع ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين. في حين تحولت الدفة إلى حزب جديد، يسمى "الإدماج" حيث جذب أصوات الناخبين نفسهم بسرعة ملحوظة. يبدو أن قيادته لها علاقات وثيقة مع جماعة الإخوان المحظورة، وبرامجه تشبه تلك البرامج التي طرحتها الجماعة من قبل، ولكن يبدو أن هذا الحزب أكثر ميلا لتقديم تنازلات بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتشابه أكثر مع النظرة العامة لحزب النهضة التونسي. في الجزائر، شهد الفضاء السياسي مؤخرًا تأسيس حزب السلفي صغير وناجح إلى حد ما.

خسر الإسلام السياسي بشكل عام الاستئناف الذي تتمتع به في 2012/2011: فظاهرة الإصلاحي أنذاك هي الأكثر شيوعًا. طور جيل عام 2011 – بلغوا الآن عقدهم الثالث إلى الرابع– حزب سياسي يسمى "الإصلاح". ساهم حزب الإصلاح السياسي في النجاحات متزايدة في الانتخابات المقامة في كل من مصر وليبيا وتونس واليمن ومارس الضغوط من أجل تغيير عملي كما يتضح من خطة 'دبدوب'. ولا تزال العروبة والقومية متنافسين ايديولوجيين قويين، إلا أن الإصلاح نجح في سحب البساط وجذب الانتباه أكثر. ومع ذلك كان تحديًا صعبًا الأحزاب اليسارية الناشئة من الحركات الثورية عام 2011: تحدت هذه الأطراف المطالب المنادى بها منذ عام 2011 ووضعتها جدول أعمال الاشتراكي؛ على الرغم من أنها لم تنظم إقليميًا حتى اليوم.

وقد ساهم الفضاء السياسي المفتوح في طرح أفكار سوق مفيدة في نهاية المطاف لصانعي القرار السياسي، ويحتل الإسلام السياسي جزء من المشهد التعددي. حيث يقال، عززت الديمقراطية نفسها في تونس. مرت ثلاثة انتخابات رئاسية بعد حدوث الربيع العربي، شهدت تغيير لنظام من خلال صناديق الاقتراع، وظهور واختفاء الأحزاب السياسية وإنشاء نظام تعددي سليم. على الجانب الآخر، تحول

إصلاح القطاع الأمني إلى إصلاح فعال بخاصة بعد اندلاع أعمال الشغب في العاصمة في عام 2019 عقب مباراة لكرة القدم بين الترجي الرياضي التونسي ضد النادي الرياضي الصفاقسي. تم فصل بين أنصار النهضة ونداء تونس سلميصا من قبل قوات الأمن، وهو الحادث الذي لفت لقى ردًا إيجابيًا من وسائل الإعلام. ومن ثَّم نمت الثقة في مؤسسات الدولة التونسية بشكل مستمر منذ عام 2011.

باعتبارها نموذجا يحتذى به للمساءلة فإن تونس بمثابة مصدر إلهام للحركات الحقوق المدنية في ليبيا والعراق ولبنان واليمن، والتي انخرطت جميعها في إصلاحات سياسية كبيرة. قطعت العراق بشكل خاص شوطًا طويلاً منذ عام 2014. حيث ساهمت مراجعتها الشاملة لنظامها السياسي (وخصوصا إلغاء قانون اجتثاث البعث وتمكين حكومة البلدية) في دمج العرب السنيين، واخرقت الدعم الذي كان يعطيه المجتمع سابقًا للدولة الإسلامية. تحولت في الوقت الحاضر إلى دولة عراقية وليس جماعة إقليمية إرهابية، وبهذا أصبحت الدولة الإسلامية على حافة الانقراض.

الشكل رقم (15) تأثيرات البطالة بين الشباب على مجموعة الإصلاح لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي

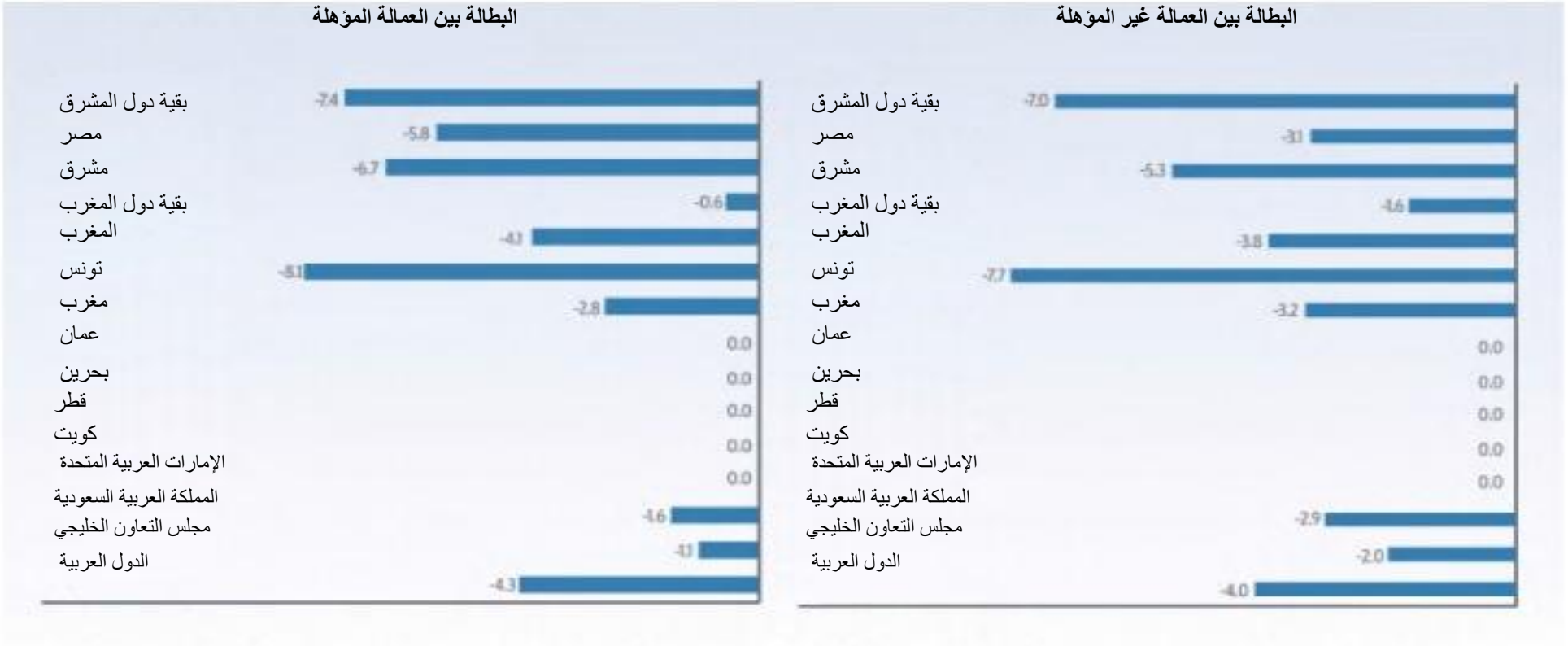

ملاحظة: النتائج تعكس الاختلاف النسبي بين المستويات المتوقعة لعام 2020 وفقًا للسيناريو المرجعي وللسيناريو المقترح. المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا، Arab Integration: A 21st Century Development Imperative (بيروت: 2014)، ص. 180. (الأرقام الواردة وفقًا للنسب المئوية).

الشكل رقم (16) البنية التحتية المحتملة لإمدادات الطاقة المستدامة لأوروبا، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا

مصدر البيانات: مؤسسة ديزيرتيك DESERTEC

انتهت **إيران** رسميًا برنامجها النووي في عام 2016 بعد أن وضعت أقدامها على أعتاب التقدم، وكان تأثير هذا في البداية على دول الخليج التي موقف عدم الثقة من نوايا طهران. بوساطة الأمم المتحدة، ساهمت تحقيق سلسلة من تدابير بناء الثقة في نهاية المطاف والتي أتخذت خطاه ببطىء ولكن حققت نجاحًا في النهاية. توشك دولة الإمارات العربية المتحدة على ابرام اتفاق بشأن ثلاث جزر في منطقة الخليج الفارسي التي تحتلها إيران ولكن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعي ملكيتها. وقد خفف التقارب بين إيران والخليج وطأة الخطاب الطائفي في جميع أنحاء المنطقة. حزب الله الذي ركب الموجة الطائفية خلال عهد الحرب الأهلية في سوريا، اضطر الآن إلى الإندماج في المشهد السياسي اللبناني ولكنه ينتقد بشدة لتورطه. الأهم من ذلك، مغامرة حزب الله السورية افقدته مصداقيته ودمرته ماليًا.

لا زالت المنطقة تواجه تحديات (مثل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وقضية الصحراء الغربية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام المساءلة والفساد)، وقد وضعت الآن الأسس ليس فقط لتنمية اقتصادية سليمة، ولكن أيضا من أجل التقدم الاجتماعي. فتحسنت الرعاية الصحية، والتعليم، والنقل العام، والبنية التحتية مما أسهم في وخلق شعور قوي بالرفاهة. حفز المناخ العام للاستقرار الاقتصاد: فزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك الابتكارات. مدينة مصدر، نموذج المدينة الإماراتي للتنمية الحضرية المستدامة المقرر افتتاحه في عام 2025 ، والذي يعتمد اعتمادًا اساسيًا على الطاقة الشمسية، وفر مصدر قوة دفع هامة لشبكات الطاقة المتجددة التي تربط العالم العربي بأوروبا. كلا من ديزيرتيك وميدجريد – مشاريع الطاقة المستدامة التي تربط بين أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط– الذين أهملوا جانبًا منذ فترة طويلة لأسباب أمنية، والآن طرحت المناقشة من جديد. شمس تك، وهي شركة ناشئة مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة، تمكنت لتحل محل الصين باعتبارها مركزا إقليميا لتصنيع الألواح الشمسية. كما نجحت اليمن بدورها في تحويل اقتصادها من خلال توسيع وتصدير الغاز الطبيعي المسال.

تشهد السياحة في مصر وتونس طفرة نتيجة ليس فقط الاستقرار وبل أيضًا نتيجة لتحسين ثقافة الخدمة: أدى تغيير الأجيال إلى ظهور أشكال جديدة تماما من السياحة بما في ذلك السياحة الإبداعية والمغامرة في المناطق الصحراوية من مصر وتونس، الأردن وحتى الجزائر، حيث استهدفت الرحالة الأوروبيين الأكبر سنًا (وبالتالي الاستفادة من الشيخوخة السكانية في أوروبا الأكثر ثراء)، والسياحة في المناطق الحضرية وتحديدًا في مدن مثل تونس والإسكندرية وبيروت والجزائر (ظاهرة جديدة من نوعها).

ونتيجة لانتعاش الاقتصاد، تمكن معظم الدول من خفض الدعم إلى حد كبير، وتوحيد العجز المالي. وعلى الرغم من ارتفاع وتقلب أسعار الغذاء العالمية لا تزال تشكل مشكلة بالنسبة للعالم العربي، فقد اعتمدت آليات رئيسية التي من شأنها التخفيف من الآثار المدمرة (التي تتفاقم بسبب تغير المناخ). وقد خفضت التطورات التكنولوجية سعر تحلية المياه مما أدى بدوره إلى تحسين الإنتاج الزراعي. استطاعت

الدول العربية التحكم في اعتمادها على واردات الغذاء أفضل بكثير مما كانت عليه في الماضي؛ من خلال مجموعة من المخزونات الاحتياطية، ومراقبة التجارة وتحسين إنتاج الأغذية.

أثبت العقد الماضي أن التعاون هو السبيل الوحيد للمضي قدما إذا أرادت الدول العربية التقدم في المجالات الاقتصادية وكذلك الجبهة الاجتماعية. يتوقع مزيد من التكامل، ولكن سيؤثر بالتأكيد على التكامل السياسي أيضًا. تمر جامعة الدول العربية بمراجعة فارقة في عام 2025 ، ومن المرجح أن تتطور من مجرد أطراف متعددة مشاركة إلى هيئة وطنية على الرغم من ذلك لا يتوقع الخبراء حدوثه قبل عام 2040.

رابعًا: غير متوقع ولكنه ليس محالاً: ما لا يمكن التنبؤ به

في علم المستقبل، بطاقات التنبؤات هي الأكثر تأثيرًا والأقل احتمالاً. ونتيجة لذلك، فإنها تحتوي على عنصر قوي من مفاجأة استراتيجية – فرد الفعل الوطني والإقليمي المكثفة تجاه حرق محمد بوعزيزي نفسه مثال جلي على ذلك– تأثير مثل هذه الحوادث يمكن أن يغير نظم واتجاهات تغييرًا تامًا. في حين يمكن أن يكشف عنه البعض بواسطة "إشارات ضعيفة" خاصة بهم (مؤشرات، مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، قد يكون من المتوقع حدوث اضطرابات)، والبعض الآخر يخفق ببساطة في التوقع. بطاقات التنبؤات هي هامة لأنها تحفز التفكير الاستراتيجي و تحفز رد فعل الأنظمة البيروقراطية لحدوث تطورات غير متوقعة أو مفاجأة. يساهم تخيل الأحداث المؤرقة وغير متوقعة في المرونة وخفة الحركة عندما تحدث مثل هذه المفاجآت في نهاية المطاف، وحتى إن كانت متوقعة، بطاقات التنبؤات تعبر عن نفسها بانتظام عظيم. وقد حدد فريق الاستبصار عربية سلسلة من بطاقات التنبؤات – في حين أنها لا حصر لها– التي تشير الأحداث المستقبلية المؤرقة في المنطقة.

وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي منشأة غير حكومية : إن احتمال اقتناء الكيانات غير الحكومية أو المجموعات غير الحكومية الأسلحة الكيميائية لن يغير فقط المشهد الاستراتيجي في النزاعات غير المتماثلة (مثل سوريا أو الأراضي الفلسطينية)؛ بل من المرجح أن يجذب قوى خارجية إلى المنطقة لتفادي مثل هذا السيناريو أن يحتذى في أماكن أخرى.

سقوط آل سعود : احتمالية زوال المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي ليس له معنى ولكن نظرًا لسخط مواطنيها من الشباب العاطلين عن العمل المتزايد لا يمكن تخيل هذا السيناريو بتفاصيله، ولكن إذا فقدت عائلة سعود سيطرتهم على مواطنيهم كما حدث مع مبارك وزين العابدين بن علي، من شأنه زعزعة ليس العلاقات المحلية فقط بل العلاقات الإقليمية الدولية إلى حد كبير.

الحرب بين المملكة العربية السعودية وإيران : انخرط كل من الدولتين في خطاب العدواني، ولكن الرياض على وجه الخصوص عززت قواتها الجوية والبحرية خلال العقد الماضي؛ نتيجة لشعورها بالتهديد من الجانب الإيراني، تستطيع المملكة العربية السعودية حصار إيران في مضيق هرمز كذريعة لضرب أهداف إيرانية. وقد يؤدي ذلك ليس فقط انغماس المنطقة بأكملها بل أيضًا قوى خارجية.

ثورة في تكنولوجيا الطاقة: تطوير أحكام طاقة رخيصة وآمنة وتخزينها قد يغير ميزان الثروة في المنطقة إلى حد كبير. ذلك سيجبر الدول المنتجة للنفط مراجعة موقفها الاقتصادي والاجتماعي، في حين أنها ستعمل في صالح الأطراف المتفاعلة على وجه السرعة للابتكار.

نشوب حرب في الوكالة الروسية : من الممكن استمرار العداء مع روسيا يشمل المنطقة بأسرها – قد تتورط موسكو بقوة أكبر في مصر، والتوسع إلى الجزائر وحتى المملكة العربية السعودية. مما سيحرك الرد الفعل الغربي.

موت بشار الأسد : في أواخر عقده الرابع عند اندلاع الحرب الأهلية السورية، فموت الاسد موته ربانية غير محتمل، فكان من المتوقع اغتياله مما سيفتح طريقًا للمفوضات اعتمادًا على من سيحل محله بعد وفاته.

تهاجم الدولة الإسلامية الغرب : هجوم إرهابي ضخم تشنه الدولة الإسلامية على الأراضي الغربية مما أسفر عن آلاف الضحايا، قد يترتب على ذلك رد فعل عسكري وقوي وربما واسع النطاق.

تفكك مجلس التعاون الخليجي : تترك قطر والكويت وعمان مجلس التعاون الخليجي لصالح المملكة العربية السعودية في المنطقة. مما قد يضر التكامل العربي في مقتل.

ظهور عبد الناصر آخر: ظهور زعيم مدعوم إقليميًا مماثل لجمال عبد الناصر. قوة قاهرة تحرك الاجندة الإقليمية، مثل شخص لديه تأثير إيجابي أو سلبي على علاقات المنطقة. في ظل الظروف الراهنة احتمال ظهور رمز مثل هذا يكون في دول مثل مصر أو العراق أو ربما تونس.

كارثة طبيعية تعزز التعاون : في الماضي تأجل التكامل العربي مرارًا وتكرارًا، فربما من خلال كارثة طبيعية يكون التعاون أمر ضروري ولازم. ونظرا لاحتمالات تغير المناخ، ويمكن لمثل هذه الكارثة أن تحدث في شكل فيضانات أو عواصف الرملية أو انهيارات أرضية أو حالات جفاف شديدة، ويمكن أيضًا انفجار مفاعل بوشهر النووي الايراني مما يعرض المنطقة للزلازل فقط 300–500 كم بعيدًا عن دول الخليج.

حرب بين مصر وإثيوبيا : بناء إثيوبيا لسدود النهضة قد أغضب القاهرة منذ بدء العمل في المشروع في عام 2011؛ وهددت مصر التدخل العسكري أكثر من مرة. يشكل هذا بالنسبة لمصر والمنطقة انتكاسة اقتصادية خطيرة.

الدولة الإسلامية هي الدولة المهيمنة : توحيد الأراضي في شمال العراق وشرق سوريا، وتصدير النفط وتوفير الخدمات يخدم بالفعل أغراض الدولة الإسلامية. التي تريد الحفاظ على سيطرتها لتكون معترف بها من قبل الدول الآخرى، فإن هذا لن يغير فقط خريطة المنطقة، ولكن قد يكون له تأثير منظم.

كردستان تصبح دولة ذات شأن : قد يعلن السكان الكرديين استقلالهم وإقامة دولة خاصة بهم نتيجة للتطورات المحيطة بهم في البقاع التي يغلب عليها السكان الأكراد في سوريا والعراق. قد يؤثر ذلك على العراق وسوريا ولكنه سيشجع مجموعات آخرى للاستقلال بذاتهم وإقامة دولة.

الختام

يشهد العالم العربي ودول الجوار مرحلة انتقالية صعبة، ودور الأطراف الخارجية سيتغير أيضًا. وأصبحت دول الشرق الأوسط ودول أفريقيا أكثر حزمًا في معاملاتها مع نظرائها الغربيين في الوقت الذي تلوذها الحاجة الماسة للمساعدات الخارجية أكثر من ذي قبل.

فتغيير الدفة الأمريكية صوب آسيا يبدو أنه ترك مجالاً استراتيجيًا فارغًا قد تملأه دولة مثل الصين أو الهند أو البرازيل ولكن الأكثر أهمية من ذلك أن الدول العربية أصبحت تعتمد على ذاتها على نحو متزايد لمعالجة المشكلات التي تواجهها.

كما يبين هذا التقرير تواجه جميع الدول العربية تحديات مشتركة بدأ من البطالة بين الشباب حتى التغييرات المناخية والإرهاب. وقد يوفر ذلك الزخم اللازم للتعاون العربي ولكنه يؤكد على أن نهج الثنائية وعدم الاتحاد سيفشل لا محال. تستطيع كل حكومة محلية معالجة أي من القضايا التي سبق ذكرها وحدها؛ ولكن الأطراف الخارجية لا تغفل تقديم مساعدات حيوية بهذا الصدد.

إن التعددية هي الحل الأوحد لمشكلات الدول العربية فقط في عام 2015 سواء من خلال الهيئات القائمة أو الجديدة. فقد أصبحت ضرورة ملحة وليس خيارًا متاحًا. سواء تحقيق ذلك من خلال التكامل الاقتصادي أو تبادل المعلومات الاستخباراتية فإن الحلول مقتصرة على المستوى الإقليمي ولم تكن أبدًا على المستوى المحلي. إذا سلكت الدول العربية طريقًا خاطئًا في هذه المرحلة الفارقة ستواجه اضطراب وعدم استقرار مطول ولن يقتصر الأمر على ذلك فقط بل ستفقد جميع المكاسب الهامة التي حققتها خلال العقود الماضية. إذا كان المضي نحو المستقبل هو أن تبدأ الآن فيجب على الدول العربية أن تشد الرحال لتبحر في رحلة المستقبل.

المرفقات

الاختصارات

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	AFESD
تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية	AQAP
تدابير بناء الثقة	CBM
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	GAFTA
مجلس التعاون الخليجي	GCC
إجمالي الناتج المحلي	GDP
إجمالي الدخل القومي	GNI
وكالة الطاقة الدولية	IEA
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ	IPCC
الدولة الإسلامية	IS
الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)	ISIL
تكنولوجيا المعلومات	IT
مليون برميل يوميًا	mb/d
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
مليون طن نفطي مكافئ	Mtoe
معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية	NPT
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD

ارتفاع سطح البحر

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الإمارات العربية المتحدة

قائمة المراجع

باوميستر، وكريستيان وكيليان لوتز. ' Do Oil Price Increases Cause Higher Food Prices?', Bank of Canada, February 2014

Algeria acquires Chinese artillery; evaluating UAVs' 27 يناير/ كانون الثاني 2014

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). ' The State of Food Insecurity in the World: How does international price volatility affect domestic economies and food security؟' روما، 2011

مكتب المحاسبة العامة. الأزمات المالية الدولية: Challenges Remain in IMF's Ability to Prevent and Resolve Financial Crises، GAO-03-734، واشنطن، 2003

مايكل هاندل الأول. 'Surprise and Change in International Politics'، *الأمن الدولي*، المجلد الرابع، رقم 4، ربيع 1980، الصفحات من 85-57

نورمان هينشي. ' Making Sense of Futures Studies'، *البدائل*، المجلد السابع، رقم 2، الصفحات من 29-24،1978

محمد عباس محمد علي إبراهيم. ' The Determinants of International Tourism Demand for Egypt: Panel Data Evidence'، المجلة الأوربية لعلوم الاقتصاد والمال والإدارة، *العدد رقم 30،2011*

منظمة العمل الدولية. ' Global Employment Trends for Youth 2013: a generation at risk'، جينيف 2013: 'Global Employment Trends 2014: The risk of a jobless recovery'، جينيف 2014.

صندوق النقد الدولي. ' The Economic Impact of the Syrian Conflict on Jordan'، 30 سبتمبر / أيلول 2014

كوسو، وهنا وجفنلر روبرت. Methods of Future and Scenario Analysis: Overview, Assessment, and Selection Criteria، معهد التنمية الألماني، بونّ 2008

The National. '"Arab Marshall Plan" will help the region'، 10 سبتمبر/ أيلول 2014

ساليف نيانج آر ' The Effects of Youth Densities and the Terrorizing Ages: The Relative Youth Cohort Size on the Likelihood and Pervasiveness of Terrorism'، قسم العلوم السياسية، جامعة بوردو، 2010

أوهاغان، وأنتوني، وباك، وكيتلين إي، وأليرزا، ودانشخاه، إيسر، وجاي ريتشارد، وجارثوايت، وبول إتش، وجينكسون، وديفيد جاي، وأوكلي، وجيرمي إي، وراكو، وتيم *Eliciting Uncertain Judgments:*

Experts' Probabilities (ويلي: 2006)

بيترسون جون. Out of the Blue: Wild Cards and Other Big Future Surprises: how to anticipate and respond to profound change (معهد أرلنجتون، 1997)

Population Action International. 'Why Population Matters'، واشنطن، 2011، الصفحات من 38-37.

باتريك ريجان إم، و سام بيل أر. 'Changing Lanes or Stuck in the Middle: Why Are Anocracies More Prone to Civil Wars؟'، *Political Research Quarterly*، المجلد 63، رقم 4، ديسمبر/ كانون الأول 2010، الصفحات من 59-747

جان لوب سمعان. 'The day after Iran goes nuclear: Implications for NATO'، *NATO Defense College*، ورقة البحث رثم 71، يناير/ كانون الثاني 2012

سيفيل إف سونميز، وآلان أر جراف.' Influence of Terrorism Risk on Foreign Tourism Decisions'، *سجلات البحوث السياحية*، المجلد الخامس والعشرون/ رقم 1،1988

شركة فورسايت جروب الإستراتيجية. *(مومباي،2009)*Cost of Conflict in the Middle East

تقرير سوق السفر. ''Six Travel Trends to Watch in 2014 & Beyond'، 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. *Arab Integration: A 21st Century Development Imperative* (بيروت: 2014)، الصفحات من 82-155

هنريك أردال ' Youth Bulges and Political Violence ؟A Clash of Generations'، *International Studies Quarterly*، المجلد الخمسون، رقم 3، سبتمبر/أيلول 2006، الصفحات 607-29

البنك الدولي. تقرير التنمية في العالم 2011: Conflict, Security and Development (واشنطن: 2011)

البنك الدولي. Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict: Lebanon، التقرير رقم 20،81098-LB سبتمبر/أيلول 2013

البنك الدولي. ' 'It is time for the Arab world to invest in people not subsidies'، 15 فبراير/شباط 2013

البنك الدولي. 'MENA Quarterly Economic Brief: Predictions, Perceptions and Economic Reality'، رقم 3، يوليو/تموز 2014

جهاد يازيجي. ' Syria's War Economy'، السياسة الموجزة للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أبريل/ نيسان 2014

ملاحظات عن المساهمين

نديم أبيلاما مساعد برمجي أول في المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI)، حيث يعمل على مشاريع الدعاية السياسية في الشرق الأوسط.

جمال عبد الله باحث في مركز الجزيرة للدراسات (AJCS)، حيث يقوم بتغطية قضايا مجلس التعاون الخليجي.

خالد المزايني الأستاذ المساعد في جامعة قطر. وقبل انضمامه لقطر، كان المزايني زميل باحث في مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وقام بتدريس سياسة الشرق الأوسط في جامعات كامبريدج، وإكستير، وادنبره.

وفا السيد المرشحة للدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد؛ وعملت مسبقًا كمحللة للبحوث في المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS).

إدوارد بورك وهو زميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي (FRIDE).

أنس الجوماتي مؤسس ومدير عام معهد الصادق، وهو مؤسسة بحثية تتخذ طرابلس مقرًا لها وتهتم بالحكم والأمن.

فلورنس جاوب محللة كبيرة في معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية (EUISS)، حيث تقوم بتغطية شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إدغار جول يقوم بالتدريس وإجراء أبحاث في معهد جامعة برلين للدراسات المستقبلية وتقييم التكنولوجيا.

ألكسندرا لابان باحثة مساعدة في الجمعية البرلمانية للناتو في بروكسل. كانت في السابق محللة مبتدئة لقضايا الشرق الأوسط في معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات البحثية حتى ديسمبر/كانون الأول 2014.

ولفجانج مولبرغر زميل كبير الباحثين في المعهد الفنلندي للشؤون الدولية. ويهتم بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتحول المصري، والقضايا المتعلقة بالأمن.

إدموند راتكا كان، حتى عام 2014، باحث زميل في مركز أبحاث السياسة التطبيقية (C.A.P) في جامعة ميونيخ، حيث أجرى أبحاث ألمانية–تونسية، وقام بالتدريس، وقدم المشاريع الاستشارية.

معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية

معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية
100 شارع سوفرين | 75015 باريس | فرنسا |
www.iss.europa.eu